

قواعد الفقه

زين بن نجيم الحنفي

٢١٧٤ قواعد الفقه ، تأليف ابن نجيم ، زين الدين

ق ٥٠ ن ابن ابراهيم - ٩٧٠ هـ . كتب في القرن
الرابع عشر الهجري

٢٦ ق ٢٥ س ٢٩ x ٢٠ سم

نسخه حسنه ، خطها نسخ معتاد

٧١٧ دار الكتب المصريه : ١٥٤ هـ هدية العارفين

١ : ٣٧٨

١ - المذهب الحنفى ، فقه المذاهب الاسلاميه

٢ - المصنف ب - تاريخ النسخ

تواعد الفقهاء

المؤلف: ابن نجيم الحنفى

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	اسم الكتاب
الرقم ٧١٧	قواعد الفقهاء
	اسم المؤلف
	ابن نجيم الحنفى
	تاريخ
	عدد الأوراق
٢٠٨٩	٢٦
٢١٧/٩	فقه حنفى

ق. ن

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
 الحمد لله رب العالمين والصلاة على خير خلقه وآله وصحبه أجمعين **وبعد**
 يقول العبد الضعيف زين بن نجيم الحنفى قد سالت بعض الأفاضل في جمع
 قواعد الفقه مرحة فاجبتني ذلك مستعينا بالله تعالى في كل ما حاول
 وهو حبيب ونعم الوكيل **القاعدة الأولى** الاقنة العينية على الموافقة
 دون المخالفة فاذا ظهر ان الامام محدث اعاد الحق في ورثة اقال الامام
 بقراءة تكبير الامام **الثانية** الزيادة على النسخ فلا يكون بخبر الواحد
 والقياس فتقوا افتراض الطائفة والفاتحة وما ثبت بخبر الواحد لم ينع
الثالثة البقاي لا يزول بالشك **الرابعة** الاحكام تضاف الى الاسباب
 الظاهرة احتياطاً فلها وجوب الوضوء من الكباشرة الفاحشة وان لم
 يتحقق خروج شيء وحكم بنجاسة البئر من ثلاث بغارة فتسخة جهل وقت
 وقوعها والا من يوم وليلة ووجب الفصل اذا رأى بلاؤه كاحتلاله **الخامسة**
 التخفيف والتفريط بتعارض النصين وعنه **السادسة** المضومة تورث
 التخفيف كنجاسة الارواح وتورث الطهارة كسور الهرمة **السابعة** ما لا
 يتوصل الى الواجب الا به فهو واجب كشرط الشيء ولزمه اروي ان الخروج
 بضع المصلى فرض عند لان اتمامها واجب وهو بانهاؤها وهو يتصل بضعه
 وان كان المصلى في عدم الافتراض **الثامنة** البقاء اسهل من الابتداء وعليها فروع
 كثيرة ولزمه اجازة النيم للعبه بناء كما جاز ابتداء **التاسعة** نصب المشرع
 بالرأي لا يجوز ولزمه الا يتشبه فاقه الطهورين **العاشر** ان ما توقف
 عليه العبادة لا يثبت الا بيقين فلزمه الا يدخل وقت العصر الا بالمثلين
 ولا يدخل وقت العشاء الا بيقين به الشفق الا بيقين **الحادية عشر**
 ان ما يؤدي الى المنوع فهو ممنوع ولزمه اضع الكلام قبل الخطبة بعد خروجه
الثانية عشر فصل الاعمال اشهرها فلزمه ان كان الا فضل في الملو في الرباع
الثالثة عشر الفساد اذا اثر في الاصل اثر في ما بني عليه فلزمه افسدت صلاة
 المقتدي المسبوق بقرينة اما بعد العقود لفساد الجرح الاخير من صلاة
 الامام وان تمت **الرابعة عشر** ان الادنى لا يتضم الا على ففسد اقنة قارى

علم الامام

علم الامام ولا في الظاهر **الخامسة عشر** انما يصار الى الخلف عنه عدم القدر
 على الاصل ففسد اقنة الامام باي خلفه قارى **السادسة عشر** ان الشيء
 لا يبقى مع ما ينافيه وكمل الكثير مناف للصلاة وعنه القارة من المصحف **السابعة**
عشر اقامة السبب مقام المسبب اذا كان فيه الاحتياط فبطلان بغيره بسعيه الى الجملة
 وان لم يصلها **الثامنة عشر** القادر بقدره غير ليس بقادر فلا تجب الجملة ولا
 على الاعشى وان وجه قايه **التاسعة عشر** الاخذ بالاحتياط اولى فلهذا لا يكبر
 الا في عصر النحر لان الجهر به به علة والاحتياط تركها **العشرون** الزكوة مبنية
 على القدر الميسر فلهذا سقطت بهلاكه بعد الحول ولم يجب في كسور
 الكف من الاداة الى العصر **الحادية والعشرون** المجانسة علة الضم ولزمه ان
 يضم احد الكفمين الى الاخر بالقيمة لانها بها **الثانية والعشرون** الجباية
 بالجباية فسقطت الزكوة اذا اخذها البغاة لعدم استحباب **الثالثة والعشرون**
 الاحكام مثل الخاص في افادة الحكم فاذا تعارضوا ولم يعلم التاريخ قدم الاحكام
 اذا كان فيه الاحتياط فتخرج عليها اكثر من ان يحصى ولزمه اقال في قليل
 ما اخرجته الارضى وكثير العشر تقديما لما سقت السماء العشر على ليس
 فيما دون خمسة او سق صدقة **الرابعة والعشرون** المأمور اذا خالف
 ضمن فلزمه اضيق الوكيل بدفع الزكاة اذا دفعها بعد دفع موكله علم اولاً
 لانه ما مور بدفع الزكاة ولم يوجد لسقوطها بدفع موكله **الخامسة والعشرون**
 الجح لا يخالف الكفا فلا يجب الخمس في ركاز ارضه ودائره لانه عن الاجرة
السادسة والعشرون الواجب في الزكاة ابتداء العيني او القيمة وليست
 القيمة خلفاً عن العيني فلزمه ان تعتبر القيمة يوم الوجوب لا الا اذا **السابعة**
والعشرون الاصل في التعارض الجمع اذا امكن فلا تملك الموات الا باذن
 الامام جميعاً باي حديث الاحياء وحديث ليس للمسلم الا ما له ايت به نفسه
 اما **الثامنة والعشرون** الرخصة اذا ثبتت في شيء ثبتت فيما هو اهم
 فلهذا صح صوم المسافر عن واجب اخر في رواية تكونه اهم من رمضان
 في حقته وفي رواية لا تكونه اهم من واجب اخر وكفيل لا يصح منه على الصحيح

التاسعة والعشرون الكفارات من الحقوق التي شرع بين العباد والعبادة والمعقوبة
وجبة المعقوبة راجحة في كفارة الغلط فتنة في بالشبهات ولذا لا تجب
مع الخط وان افسد ولا بالكلمة بعد الكلمة ناسيا للخط في فطره بالنسيان
بخلاف سائر الكفارات فان جربة العبادة فيها رجع ولزمه التجب مع الخط
في كفارة القتل والشبهة دلالة انه ليل مع تخلف الكفارة **الثلاثون** غير
المنصوص بلحق بالمنصوص عليه اذا اتحد واما اذا تعدد فيلحق بالاشبه
فلان الحق قريب بالبر في صفة الفطر لانه ما كوله كماله كالبر بخلاف الشيعي تاتي
منه النجاسة **الحادية والثلاثون** الضروقة الغالبة هو قروح مستنثة من القوا
بخلاف غيرها ففسد الاعتكاف لعبادة الله يضي ونحوه من الكفارة لا يبول
وجبة ونحوها **الثانية والثلاثون** ما سقط تعظيم المحترم فهو مكروه
فله الكرم الجوار بركة والمكره **الثالثة والثلاثون** ما ثبت بخلاف القياس
يراعى فيه جميع الكوار حيث امكن فله الشرط في الحج بين الصلاتين في عرفة
الامام والاهرام **الرابعة والثلاثون** الحج عبادة متعلقة بالزمان والمكان
فالتأخير عن الزمان ومضمون بالدم كالتأخير عن المكان **الخامسة والثلاثون**
الترضي اذا ثبت في اصل الشيء ثبت في وصفه بالطريق الاولى فله
جاز الرمي في الرابع ليدل بخلاف سائر الايام **السادسة والثلاثون** كل امر
يعود على موضوعه بالتقضي فهو فاسد فله الم يقبض دم الا حصار بزمان
لانه شرع للتيسير والتخفيف تفسير **السابعة والثلاثون** اذا اجتمع المحرم في
قدم المحرم فله الم يجر الا بشعار وان ورد فعله من الشارح لم يجر في الكثرة
والتحقيق ايا حتمه اذا لم يكن على وجه المبالغة **الثامنة والثلاثون** الاصل
في كل ثابت كماله وقليل غفوه وكثير لا وثالث كثير في لسان الشرع
فتح ذهاب ثلث اذن الله ي والاضحية **التاسعة والثلاثون** الثابت
دلالة كالثابت صرحا فله الواهر منه رفعاً في رعايته مع ولو طبع لها
لغير وضعه على كائون ووقد حتم النار لا يضي وي عليه ما في كثره في
في الخلاصة من امر كتاب الاضحية **الرابعةون** الجاني اذا اراد ما فاته

سقط

سقطت جنابته فله الوجاوز الميعات غير محرم ثم عاد مع ما ملها سقط
الدم **الحادية والاربعون** النكاح يتعمد الملة السماوية فله الا يجوز نكاح الكهنة
والمرتدة والصائبة **الثانية والاربعون** سبب النكاح هو اذا اقيم مقام الكفني يكون
هو المنظر اليه كالغرم مقام المشقة والتقاء المختارين في محل مشقة على الكمال
مقام الكفني وله الزوج طفله بغيا فاحش او زوجه من غير كفوفه لان المنظر
اليه اقرب المقرابة وكما المشقة دون النظر اليه فهو من جنس **الثالثة والاربعون**
الاقرار حجة قاصرة لا تتعدى المقر الى غيره فله الم يقع اقرار ولي الصغير او الصغير
ووكيل الزوج او المرأة ومولى العبد عليهم بالنكاح عنه عدم التصديق بخلاف
اقرار مولى الامة بالنكاح عليها اذ هو اقرار على نفسه لكون منافع بضعها
مملوكة له ولا يعارضها ان من ملك الانثى ملك الاقرار لا هو الا الخمسة لا يملك
الانثى الا بمساحة الشهود ولا مطلقا ولم توجد في الاقرار **الرابعون**
والاربعون ما شرع لغيره يبقى بقاء الغير وسقط بسقوطه فله الاستحلاف
في الاشياء الستة النكاح والرجعة والعتق والكنس والاستيلاء والكولا لان
الاستحلاف شرع للنعكول والنكول لا يجري فيها لانه بدل كافي **الخامسة**
والاربعون حكم قوله لا يتأخر عنها فله ان كان القياس ان لا تجب الكفارة بالطلاق
والموت لانها من زلات النكاح والشئ اذا زال يزول بجميع آثاره وانما وجبت
في بعض الصور انتهى على خلاف القياس فله الاعداء على الكفارة من
الكهنة لعدم النهي على الكهنة كالحرية من الكهنة **السادسة والاربعون**
ان الشيء ينعدم بانعدام محله لان المحال في حكم الشرط والشرع اخرج المحارم
عن اهلية النكاح اذا كانوا محاطين فله اصح نكاح الكافر من محرمه لعدم الخطاب
في حقه بالفروع **السابعة والاربعون** لم يشرع النكاح الاعمال في حقنا فله ان
وجب مهر المثل ولو نفيها وصح نكاح الكافر بلا مال لان الخطاب خاصي بنسب
وهو ان يتقوا باموالكم **الثامنة والاربعون** مهر المثل مع حيث هو قيمته
البضع كالمسمى ومن حيث انه يجب بغير شرط كالنفقة والصلة فلم يسقط
بموت احد هما للشبهة الاولى ويسقط بموتها **الثاني التاسعة والاربعون**

يتحمل في النكاح الجهرية اليسيرة للتساع فيه دون كفا حشنة فله اوجب
 الوسط فيما الواسي لها خاد ما وهر المثل في الثوب **الخمسون** ملك اكنات
 علة ملك الصفات فله الا ترد شيئا من كسب المهر لو طلفت قبله ولا اكثر
 لو رد اكسب بخيار **الحادية والخمسون** ما ثبت في ضمن الشئ يوطى له حكم
 المتضمن كالوكالة الثابتة في ضمن الرهن ولا يعطى له حكم نفسه فله
 لا شفعة في دار قابله مال وملك كبضع لان اكسب حصل في ضمن النكاح
 ولا شفعة في النكاح **الثانية والخمسون** انشا في اربع في التعريف في التسمية
 لانها تطلع الشركة فله اوجب مهر المثل لو تزوجها على هذه اكدت في النكاح
 فاذا هو من المثل فله ان ينقل **الثالثة والخمسون** الموجب الاصل في النكاح
 مهر المثل وانما يعول عنه الى التسمية اذا صححت فله اوجب مهر المثل فيها
 لو تزوجها على النكاح ان اقام بها والغاين ان اخرجها بشرط ان يخرجها
 والا فالتميم لا ولا صحبة **الرابعة والخمسون** المسا قط شرط عا كالمسا
 حقيقة فله الجمع بين من نخل وغيرها وسمى لهما مهر اكان جميعه في نخل
الخامسة والخمسون القاصر معتبر عند عدم توكفه فله اكانت خلوة الجوز
 موجهة لكال المهر وان كان التسليم قاصرا والا تكون خلوة امرئى موجهة لكاله
 لا مكان التسليم كمال **السادسة والخمسون** الحق كالحقيقة في موضع
 الاحتياط فله اكانت عدة المبانة مانعة من عدة العدة لان العدة في حقون
 النكاح وكانت عدة العتاق في ام كولد مانعة من عدة اخرها **السابعة والخمسون**
 من لم يبدل اذا فوت البديل لا يبقى له كالمطلبة بالبديل فله اسقط مهر الامة
 اذا قتلها سيدها **الثامنة والخمسون** المطلق شامل للمفادير اجمع ولا يقيد
 الا به بيل فله اكان اذن العبد بالتزوج يتناول كفا سدد والصحيح **الثانية**
والخمسون المغلوب في مقابلة الكفالب كالمعذور مادام ان لم يسم موجودا
 اما ان زال فلا فله اكان اللبني الكفالب في الطعام لا يثبت الرضاع في الاحكام
الستون منع الشئ على صاحبه بحق لا يسقط الحق فله اكان الرضاع للمهر
 لا يسقط النفقة ولو بعد كذا **الحادية والستون** كيد دليل الملك



فله التنازعا في ثوب هو في يدها قضى به له دون الخاب **الثانية**
والستون الكاذب لا يعارض الا قولى فله التنازع المزوجان في متاع البيت
 واحد هاهنا فهو للحز لان يدها قولى لكونها يده ملك لنفسه **الثالثة والستون**
 الموهوم لا يعارض المحقق لان الكفار من يقتضى المساواة فله ابو قولى
 بنكاح الكا حرة اذا ائتمنت مع دعواها انه نكح اخرها قبلها واقامت عليه بينة
 لان حضور الغايبه وثباتها موهوم فلا يترك به المحقق **الرابعة والستون**
 المرجع ترمع حكم الطلاق فتجعله كان لم يكن فله الا يكره اجمع باي طلقاين
 في طهر او شره بلينها الرجعة **الخامسة والستون** المرأة ائتمنت في الاخبار
 عن الحمل والحيض فله اقبل قولها انقضت عدي جوابا لقولها راجعتك
 ولو كانت امة وقد اقر المولى بالرجعة **السادسة والستون** احكام شرع
 تبني على ما عزم وطلب لا على ما شئت ونذر فله الا تصدق المحدث
 في انقضائها باقل من شهر حتى **السابعة والستون** الامران اذا وجد
 ولم يعرف تاريخهما يجعل كانهما ورسدا معا للحز حتى والفرجى والرهدي
 فله الوما ت زوج ام كولد ومولاهما ولم يعرف ما بين موتها فتعدي باربعة
 اشهر وعشر ولا عبرة بالاقراء **الثامنة والستون** الكنية تعين بوضعي
 محتملات اللفظ لا مالا يحتمله فاذا اختلف اللفظ الطلاق تعين بغيره
 فلا فله ان تعين يمينه في ليست امرئى **التاسعة والستون** بيان التغير
 كالنعيق بالشرط ولا يستثنى بضع موصول لا موصول فله اوقع الطلاق
 بقوله انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله للفصل بدينهما **الستون**
 كلمة اذا التوقت والشرط على السواء واذا استعملت للشرط سقط معنى
 التوقت وصارت كمن فلا يتأخر وقوع الطلاق المكوت فيما لو قال لها
 انت طالق اذ لم اطلقك كاء ينويه **الحادية والستون** الاحكام
 تثبت بطرق اربعة الاقتصار كما اذا انشأ الطلاق او العتاق ولم يظهر جهة
 والا فغلاب وهو انقلاب ماليى بعلته علة كما اذا علق الطلاق او العتاق بالشرط
 فعنه وجود الشرط يغلب ماليى بعلته علة والاستناد وهو ان يثبت

في الحال ثم يستند وهو اثر راي التبيين والاعتصار وذلك كالمضمون
فلما عند ادراك الضمان مستند الى وقت وجود السبب وكان صابا فان
تجب الزمان عنه تمام المحول مستند الى وقت وجوده وكطهارة المتخاضة
والتبني تنقضي عنه خروج الوقت وروية الماء مستند الى وقت الحدث
وكذا قلنا لا يجوز المسح لهما والتبيين وهو ان يظهر في الحال ان الحكم
كان ثابتا من قبل مثل ان يقول في اليوم ان كان زيدا في الكمار فانت طالق
وتبين في الكفر وجوده فيها يقع الطلاق في اليوم ويعتبر ابتداء الكفر
منه وكما اذا قال لا امر ته اذا حضت فانت طالق فانت طالق لا يتوفى
بوقوع الطلاق ما لم يجتهد ثلاثة ايام فاذا تم ثلاثة ايام حكمنا بوقوع
الطلاق من حين حاضت واخبر في التبيين والاستناد ان في التبيين
يكفي ان يظهر عليه العباد وفي الاستناد لا يكفي وفي التبيين ان يظهر
ما يشق بطنها فيعلم انها في الرحم وكذا يشترط الحلية في الاستناد دون
التبيين وكذا الاستناد بظهور اثره في القاسم دون التبيين واثر التبيين
يظهر فيهما فلو قال انت طالق قبل موت فلان بشره لم تطلق حتى يموت
فلان بعد اليقين بشره فان مات تمام الشر طلقت مستند الى اول الشر
فتعتبر الكعة اوله ولو ظهر في الشر صار من جملة لو كان الطلاق رجوعيا
وخرم العقر لو كان باينا ويرد الزوج بدل الخلع اليها لو خالها في خلافه ثم مات
فلان ولو مات فلان بعد الكعة بان كانت بالوضع او لم تجب الكعة تكون قبل
الكعة لا يقع الطلاق لعدم المحل وبيان انه فيها بطريق الاستناد
لا بطريق التبيين وهو الصحيح ولو قال انت طالق قبل وفه ولم يولد بشره
يقع فقصر على الكعة ومن لا مستند انا فقط هذه الاقسام تنفك كثيرا انشا
الثانية وسبعون توافق الشهادة والحد على شرط وعلمها فزوج معروفة
الثالثة وسبعون توافق الشاهدين فيما بينهما القضاة ومقتضى شرط الا توافق
الرابعة وسبعون قول الزوج من دود فله ان يوافق بطلاقها وانقضاه عندها
في من ضمها ثم اقر لها او اوصى لا يصح للزوج كذا لها الاقل لانه لا ترهته فيه

الخامسة وسبعون

الخامسة وسبعون اجزاء الكفوضي تنقسم على اجزاء الكفوضي **السادسة**
وسبعون اجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط **السابعة وسبعون**
كله على تجني للمعاوضة في البيع والامانة ومعنى الشرط في الطلاق فتقرب
على الاول انه لو قبل في بعض البيع لا يكون لتفرق الصنفين وعلى الثاني
لو علق الثلاث على ثلاثة اشياء فوجد احدها لا يقع شيء وعلى الثالثة
لو قال طلق ثلاثا على الف فطلق واحدة وقع بجانا **الثامنة وسبعون**
الباء تصحب الاعوان مطلقا فله اوقع واحدة بثلاث الف فيها لو قالت
طلق ثلاثا بالالف فطلق واحدة وهي تفرع ايضا على الخامسة **وسبعون**
التاسعة وسبعون كفوضي اليه التقبل اذا اتى بالكثير صار مخالفا
فله الا يقع شيء لو طلقت ثلاثا في جواب قوله طلق نفسك واحدة
الثلثون الخلع في جانبها معاوضة فله اصح رجوعها ولا يتوقف
على ما وراء المجلس وهي شرط الخلع لها وفي جانبها يبي فانعكست الاحكام
الحاية والثلثون امور المسلمين محرم على الصلح ما لم يكن فله الوفاة
بعد طلاق المدة حليلة واحدة جعلتها ثلاثا صحتها لانها تصير ثلاثا باضمان كشيئين
ايها مجازا وان كانت الحقيقة متعديا اذ الكواحدة نفسها لا تصير ثلاثا
الثانية والثلثون اذا ورد لفظان في تركيب احد هما بقتل والاخر محكم
حمل المحتمل على المحكم فله ان كان ظاهرا في قوله انت حرام كظهور في نوى الطلاق
اولا **الثالثة والثلثون** اللعان قائم مقام حد الكف في حقه وصد الزنا
في حقها وعليها فزوج مع وفاة **الرابعة والثلثون** حق الله تعالى لا يتوقف
على الدعوى وحق العبد يتوقف عليها وما فيه الحقان يتوقف عليها
ايضا فله اثبت الزنا والسكر وهلاله وضمان بدونها وكذا احتقت الامة
وطلاق المرأة لتضمنها تحريم الخراج وانه حق الله ويتوقف عتق العبد
على دعواه لاجتماع الحقين وهما حرمة الاسترقاق التي هي حق الله
وما ليسته التي هي حق المولى وكذا يتوقف الكف في عليها لاجتماعهما فيه
وان كان حق الله غاليا حتى لا يصح الكف بعد الطلب وان كان لا يقيم عليه بعد

حق لوجاء بوع وطلب اقيم **الخامسة والثمانون** العتق والرق لا يتجزيان
اجماعا وازالة الملك متجزيان اجماعا والا عتاق مختلف فيه والا خلاف فيه بناء
على انه ازالة الملك او اثبات العتق فاختاره وحكمه فقيم فقه كثير **السادسة**
والثمانون قيمة ام كوله ثلث قيمة القن وقيمة المدة بر نصف قيمته قنا وعليه
الفتوي والمعرف ان منافع الامة ثلاثة وبيع والا استيلاء وقضا، وبيع كونه
ولم يبيح في ام كوله الا الاستيلاء ومنافع العبد اثنان وبيع والاستيلاء ام
ولم يبيح الا احدهما وفيه بعد كما لا يخفى **السابعة والثمانون** جهة الشئ
ملكته بحقيقته في محل يملكها لا فيما لا يملكها فلهذا الا ضمان على شترى ام كوله
والله يروى هكذا عنه **الثامنة والثمانون** القضا على المجهول لا يجوز فلهذا الوفاة
شترى العبد ان يابعه فلهذا بصر ثم باعه وبها يبيع منكس وقد جازى العبد فالامر
موقوف الى ان يصدق احدهما صاحبه لان المولى هنا مجهول **التاسعة**
والثمانون المنع من الرخ فلهذا لو اعتق حر بي مثله ثمة ولم يملكه فهو لوفو
لان الاستيلاء لو طوى على الحرية يرفعها فاذا ان يرفعها اذا اقرارها وفوايه
القبول معروف **التسعون** من لا يملك تخير العتق لعدم اهليته لا يملك
تعليقه فلهذا الوفاة العبد كل مملوك ملكه فيما يستقبل فهو حر فما يملكه
بعد عتقه لا يعتق بخلاف اذا اعتقت فكل مملوك ملكه بعد ذلك فهو حر
الحادية والتسعون اذا تعذر تحصيل سبب يقام شرط مقامه فلهذا اذا حكم
عبد احري ثمة ثم اشتراه ملكه او كما من عتق **الثانية والتسعون**
الصفات الحكيمة الثابتة في الامهات شري في الاولاد فلهذا الوفاة والت
امارة ثم ولد يتبعها كولو فلهذا عتقه وكذا اذا اقرت به وليس له اب
معروف **الثالثة والتسعون** ان العتق لا يصح الا في الملك او وضافا اليه
كالتعليق فلهذا الوفاة ما اكتسب من غزل هذه افره هدي فالكتسب
من شيء قطي اشترى في المستقبل لزومها الردي ولا يشترط ملكه وقت
الكل لان المعتاد غزها من قطي الزوج وهو سبب للملك **الرابعة والتسعون**
ترك الحقيقة بدلالة الاستعمال فلهذا ان كان الراس في يمينه لا يشترى

على روى غانم وبق **الخامسة والتسعون** الحقيقة المستعملة اولى من المجاز
اعتبار فلهذا ان كان الخبز في يمينه لا ياكل من هذه الحنطة ليس بدخل **السادسة**
والتسعون ترك الحقيقة بدلالة اللفظ في نفسه بان يكون الاسم كاملا
والسعي قاصرا فلهذا لا يكتسب بالسمك في حلفه على التمسك **السابعة والتسعون**
اليمان مبنية على كسر فلهذا ليس اللابي وحدها من اكلها ما لم يكن بين اكلها
فان عتق كان قولها ما انما منه للعرف وفيه **م** ويغني بقولها **الثامنة**
والتسعون التوقف عند عدم دليل التوقيف من امارات التوثوق والتحقيق
فلهذا ان كان كسر فكل فكل عندك ومعه فامر وفا **التاسعة والتسعون**
فعل كما مور ينتقل الى امر عند صحة الامر فلا ضمان على احد عند جرح
المجود في امر **العاشر** الفعل لا يتصور بدون محله فلهذا لا يحكم ان وقعة الزنا
بها نقالت ما زني وما جاز لان الزنا لا يتصور بدونها وانكارها جهة لغني
الحلية في حقها فافتضى انفي عن الرجل للشبهة **الاولى بعد المائة**
الشبهة في الحدود ما يشبه الكتاب وليس بثابت فلهذا لا يحكم لو وطئ محرم بعد
عتقه عليها لانه وجه سبب الثبوت وهو صورة العقد وانتهى الحكم للمحرمية وهما
لما فسرهما بالثبوت في وجه دون وجه او وجهها احد لعدم ثبوتها من كل وجه
الثانية بعد المائة حقوق الله تعالى في العتوبات مبنية على التمسك فلهذا
لو قال ق لجاعة وقطع بطلب واحد وقه للكل حتى انتفى الضمان عنه لكل
ونقط الجارية بالتكرار **الثالثة بعد المائة** الجناح انما يكون بحسب الجناية
فلهذا يقتل قاطع الطريق بعد قطع يده اذا قتل واخذ اكله **الرابعة بعد المائة**
اكية الحكيمة كاليه الحقيقية وعكسه فلهذا لو دخل المحرم في دار نابل امان
فهو لا هل له سلام لا لمن اخله سبق اكية الحكيمة على الحقيقة **الخامسة**
بعد المائة ما كان ثابت لا يزول ما بقي اثر في الثامر فلهذا لا تصير دار السلام
دار المحرم بشرط ثلاثة اثنان الغراب بها وان يزول افعى كلها واث
ينفذ حكمهم في كلهم ولو صير اذا غللا واشتد لا يحرم ما لم يقنع بالزبد
ووقت النظر لا يخفى ما لم يصر كل شيء مثليه ووقت كسر لا يخفى

حتى يزول البياض **سادسة بعد المائة** اكتفوم للنفوس لا تثبت الا بما ثبتت
 اكتفوم للموال ولا تقوم فيهما الا بالاحراز فلهذا الوقتل اوجه الاسبر في الملمين
 صاحبه ثم عجز او خطا الرجح قصاصي ولا دية الا اذا كان مستأصبا فتجب
 الدية في حاله وكفارة في الخطا **سابعة بعد المائة** الاوصاف لا يقابلها
 شيء الا اذا صارت مقصودة بالانلان **ثامنة بعد المائة** الشيء متى لم ينفعه
 موجبا للضمان في الابته لا ينقلب موجبا فلهذا ضمن المودع اذا تلف بعد ايداعها
 الا مودعه لان قدرض مودعه لم يكن موجبا في الابته اقبل التفرق فلا ينقلب
تاسعة بعد المائة الكتابة بما هو دل على المداوى فلهذا يكتب المعار
 قدر طعنني ارضك لا عرفتني **عاشر بعد المائة** الجني تبع للمحقق
 وحكما فيما مكس فيه كسبية اما لا يكس فلا فلهذا لا يتدكي الجاني بزيادة
 لان شرح كسج لا يخرج كسرم المسفوح وليس خروجه من الاصل سببا لخص وجه
 من الجاني **الحادية عشر بعد المائة** المتعدي لا تعرف اجتهاد ابدل فصا وسماعا
 واذا لم يوجد كسج فالامر مفوض الى راي المجتاهي به وهذه يتفرع عليها اكثر
 من ان يحصى وله الم يكن العشر في العشر في العشر يرحي عدم ورود
 وتعليم كلب الصيد بالاجتهاد لا بالثلاث **ثانية عشر بعد المائة** الشيوخ
 لا يمنع اذا كان المستحق واحدا فلهذا اصحت كسبه فلهذا لا ثلثين وبطلت الرهبة
 لا ثلثين **ثالثة عشر بعد المائة** العبرة للمعاني لا للالفاظ ولهذا كانت الصدقة
 للنفي رهبة له الرجوع فيها والرهبة للفقير صدقة لا رجوع **الرابعة عشر**
بعد المائة القول قول من يشهد له الظاهر فلهذا كان القول قول مدعي الاجل
 في السلم طالبا او مظلوما **خامسة عشر بعد المائة** كس راكهم وركه ناسير
 لا يتعينا في المعاوضات عقد وفسخا ويتعينا في الامانات والمفوضات
 والوكالات ولذا فيه كوكالة بالعين عنها او بالبر في ثم استهلك العين
 او اسقط كبري بطلت الوكالة وتماه في الخلاصة من كتاب الكوكال
سادسة عشر بعد المائة تملك كبري من قن عليه كبري ابراهم في غير
 من عليه لا يصح الا اذا وكله بقبضه لنفسه ثم له **سابعة عشر بعد المائة**



مواضع التراجع مستثناة في الاطلاق فلا يعقد كوكيل مع من لا تقبل شرا وتزله
ثامنة عشر بعد المائة كل شرط لا يقتضيه العقد وليس فيه عرق فلهذا وفيه
 منفعة لاحدهما او للمعقود عليه وهو من اهل الاستحقاق او لا جنبي يفسد
 العقد والا فلا فلهذا افسد البيع بشرط وطى المشتري الى حصول النفع به للبيع
 حيث يتحقق حق الرد بالعيب بالوطى **تاسعة عشر بعد المائة** افتناع كسر
 بالعيب اذا كان بفعل وضمون من المشتري لو كان في غير ملكه فانه يبطل
 حق الرجوع بالنقصان كالقتل واذا افتنع الرد لا يفصل في جرته بان هلك
 في يده او بفعل غير وضمون له الرجوع بالنقصان **العشرون بعد المائة**
 الاقرار بما لا يحتمل انقضى لا يبطل برده المقر له والاقرار بالنسب مما لا يحتمله
 بعد ثبوته فلا يبطل به بخلاف ما يحتمله فيقبله فلهذا الوقايل حمل متى منك
 فرد فلا يصح بعد دعواه كوله **الحادية والعشرون بعد المائة** سبب وجوب
 الاستبراء استحاث الملك وكسبه وكسبه الحقيقية ارادة كوطى غير انهما
 تبطل فيه اراحكم على دليلها وهو التمكن في الوطى فلهذا الواشترى المكاتب
 اخته ثم عجز وجب على المولى الاستبراء لان الاخت لا تصير مكاتبه تبعا لاختها
 بخلاف امره وبنته والمكاتبه لان استبقاء الملك فيها لا استخفاف **الثانية**
والعشرون بعد المائة البيع اذا كان صفقة واحدة وفسد في الكون في سري
 الى الكل فلهذا اذا عتق صرّف وبيع صفقة تسليطة ففسد **الثالثة والعشرون**
بعدها المائة حق العبد مقدم على حق المولى لان العبد له حاجة العبد فلهذا اسقط
 حق الاسترداد في الخامس بعد بيعنا المشتري **الرابعة والعشرون بعد المائة**
 شهرة الحق احرار فلهذا لا يجوز بيع المرد في لوارشه عينا ولو بالقيمة لان التبرع
 له هرام وفي البيع شهرة تكونه ايشار بالعين **الخامسة والعشرون بعد المائة**
 من ملك شيئا ملك ما هو من لوازمه لا غير هافلهذا الاحرار لا مكان اخراج
 الرقيق الى موضع اخر **سادسة والعشرون بعد المائة** المأمور بالشيء
 مأمورا بتمامه فقط فكان تسليم اللبن باقائه فقط لا به يتم **السابعة**
والعشرون بعد المائة الخط للقلب كالمراة للعين والمرأة اذا لم تعد في العين

در کما كانت عه ما فالخط اذا لم يقع في القلب ذكر كان هه رافعة الاصل للشاهد
 الشراة على خطه من غير تذكير **الثامنة والعشرون بعد المائة** من شرط البيع
 ان لا يغير الاصل فلهذا كان اختلاف الشاهد بين في المهر لا يكون اختلافا في الكفة
 بل يجب الاقل **الثاسعة والعشرون بعد المائة** الاصل في كل ثابت بتقارر
الثلاثون بعد المائة الفعل الاختياري يتطوع الاضافة كمن حفر بئر على
 قارعة الطريق ثم انشأ بنا فيها لا ضمان على الحافر لا لقطع جنايته
 فلهذا لو استرد المشتري المخرور من بابه المسمى وما ضمنه رجع بابه على
 بابه المسمى فقط لا للبيع ما ضمنه انما منقوله في المصنف شرح المنظومة
 للمامام النسفي **الحادية والثلاثون بعد المائة** قضاء الكسبي في موضع الاختلا
 جاز وفي موضع الخلاف غير جاز والفرق ان الاول اذا كان فيه اختلاف
 بين السلف والشافعي اذا لم يكن وانما حدثت الاختلاف كذا في التناثر خاينة
 من كتاب القضا **الثانية والثلاثون بعد المائة** العاقلة لا تعقل العمد
 الا في مسئلة ما اذا عني بعض الاولياء او صالح فان نصيب الباقيين ينقلب مالا
 وتحملة العاقلة كما في الجمع **الثالثة والثلاثون بعد المائة** العارية غير لازمة
 الا في مسئلة ما اذا استعار جدار غلبه موضع جده وعده ووضعها ثم باع الجدار
 اجمدا فان المشتري لا يتمكن من رفعها وقيل لا به من شرط ذلك وقت البيع
 كما في القنية وجزم في الخاينة انه لا به من الشرط **الرابعة والثلاثون بعد المائة**
 الاستيجار اقر بان لا يملك للمستاجر الا في مسئلة ما اذا استاجر المولى عبدا
 منه لا يكون اقرار بجهته كما في القنية **الخامسة والثلاثون بعد المائة** لا تعلق في
 ابراء عما كقول له لاحق لي عليه الا في مسئلة ما اذا طالب الدائن الكفيل فقال
 له طالب الاصيل فقال لا تعلق لي عليه لم يبرأ وهو المختار كما في القنية
السادسة والثلاثون بعد المائة المال الرضايع يبيت المال والولد الرضايع يتزوي
 من بيت المال كما في القنية وتزويج كذا الاول ما اذا اختلطت ارضيتان في مكان
 وكل من اشتراها يدعى واحد والآخرى لم يدعها احد فان المتنازع فيها
 تكون بينهما والآخرى لبيت المال كما في الكه خيرة **السابعة والثلاثون بعد المائة**

الحبث لا يملك الا في مسئلة ما اذا نصبت شبكة ثم مات فتعقل كصيد فيها بعد موت
 يكون ملكا للميت ويورث عنه كما في التبيين من المكاتب **الثامنة والثلاثون**
بعد المائة اذا تصرف في مال الغير ادعى انه كان باذنه ولم يصدقه الاخر
 فالقول لصاحب المال الا في مسئلة ما اذا تصرف في ماله ثم ماتت
 وتنازع مع ورثتها في الاذن فالقول له كما في القنية **التاسعة والثلاثون**
بعد المائة لا يقبل من المقر دعوى الخطا ويقبل منه دعوى ظني بسبب صحيح
 تبين بطلانه كما اذا اقر بطلاق زوجته بناء على انها طلقت بحسب ظنه
 ثم تبين ان سبب باطل لا يوجب الوقوع فالأقرار باطل كما في جامع
 الفصولين **الرابعة والثلاثون بعد المائة** كل من اذى غيره بقول او فعل فانه يعزر
 وهو ضابط التعزير كما في التناثر خاينة ولذا من قال ليهودي او مجوسي
 يا كافر يا ثمة ان شئت عليه **الحادية والثلاثون بعد المائة** استخذه ام البنين بلا اجرة
 حرام حتى قالوا لا يجوز بعثا المعام صبييا لحاجة بخله ما اذا بعثه لاحضار شريكه
 لانه ليس باستخذه ام **الثانية والرابعة بعد المائة** الشرط المبالغ المتقضى شرع
 باطل فاشترط الضمان في العارية باطل واشترط عده من في المعقود على رسوم
 الشراء كما في القنية **الثالثة والرابعة بعد المائة** كل امر بائنا لا يجوز فعله
 في طريق المسلمين فلا يجوز البيع والشراء في طريقهم **الرابعة والرابعة بعد المائة**
 لا يجوز التصرف في حق الغيوب ان لم يضر بذلك كغيره فلا يرسل رجله الى السوق
 من انه كان ارض بل الحامة او لا كما في القنية **الخامسة والرابعة بعد المائة** كل من
 قبض شيئا ثم تبين انه لا يستحقه وجب سده فلهذا اذا قبض المشتق شيئا
 من مال الموقف ثم تبين عدم استحقاقه له فانه يرد كما في القنية الا في مسئلة
 ما اذا سكن دارا ملوكة غير معدة للاستغلال ودفع اجرتها فانه لا يسترد كما في
 القنية من الاجارات **السادسة والرابعة بعد المائة** من دفع شيئا على ظني انه واجب
 عليه ثم تبين انه ليس بواجب عليه فانه يسترد كما في القنية **السابعة والرابعة بعد المائة**
بعد المائة اذا انسخ الشيء انفسه ما انسخ عليه فاذا اجره المستاجر ثم فسخت
 الا الى انفسه كالثانية كما في القنية **الثامنة والرابعة بعد المائة** المقر

اذ كان ب المعق فانما يطل اقرامه الا فيما لا يحفل النقص كالا قرار بالحريه والنسب
 واوله الصفاة كما في شرح الحج **التاسعة والاربعون بعد المائة** العين الموجع
 اذا غصبت الاجرة على المستاجر الا في مسئلة ما اذا ملك اخرج الفاضل
 بشفاة او حامية كما في القضية **الخمسون بعد المائة** لا يجوز الوصي بيع عتار
 البتيم الا على قول المتأخرين المتفق به في ست مسائل اذا بيع بضعف قيمته
 وفيما اذا احتاج البتيم الى النفقة ولا مال له وفيما اذا كان على ائمة دين لا وفاء له
 الا من تحته وفيما اذا كان في التركة وصية مرسلة لا نقاذ لها الا منه وفيما اذا كانت
 خلافة لا تزويه على مؤنته وفيما اذا كان هانوتا او دارا يحشى عليه الترمكان
 كما في وصايا الظهيرية وليس له ان يبيع جزءا منها بغير الحاجة مع امكان
 بيع جزء معين كما في المنظومة وتراد سابعة اذا كان عقار الكسبي في يده
 متقلب وطلب شراؤه من الوصي ونحو الوصي عليه فله بيعه كما في بيع الخاينة
الحادية والخمسون بعد المائة الامانات تنقلب مضمونة بالموت عن جرحيل
 في ست مسائل الشاظر اذا مات مجهولا خلافا لوقف بخلاف مال الكسبي لا تقايطي
 اذا مات مجهولا اموال البتامي والغازي اذا اودع الامام معه بعض النفقة واحدة
 اكتفا وضمان اذا مات كما في الخاينة والخايسة الوصي اذا مات مجهولا لا يضمن
 كما في جامع الوصولي السادسة الاب اذا مات مجهولا مال ابنه قبل الاضمان
 وفضل في جامع الوصولي في القاض فقل ان وضع مال البتيم في بيته ومات
 مجهولا يضمن وان اودعه عنه احد ومات مجهولا من اودعه لم يضمن السادسة
 اذا مات الوارث مجهولا ما اودع عنه المورث السابعة ما القته المير في بيته اذا
 مات مجهولا له الشافعية ما وضع في بيته بغير علم التاسعة ما اودع عنه صبي
 مجهور او عبده كذا او معتوه والثلاث في تلخيص اجماع **الثانية والخمسون**
بعد المائة براءة الاصيل توجب براءة الكفيل الا في مسئلة ما اذا ضمن له الالف
 التي له على فلان فبرهن فكون على انه قضاه قبل ضمان الكفيل براءة الاصيل
 دون الكفيل كما في الخاينة **الثالثة والخمسون بعد المائة** اذا تأخرت المطالبة
 في الاصيل تأخرت عن الكفيل الا في مسئلة ما اذا اصالح الكفيل عن قتل نفسه

جمال ثم كلفه انسان ثم عجز المكاتب تأخرت مطالبة المصالح الى عتق الاصيل
 وله مطالبة الكفيل الا في الخاينة **الرابعة والخمسون بعد المائة** اذا دى
 الكفيل الكسبي براءة الاصيل والكفيل الا في مسئلة ما اذا االه الكفيل على مديونه
 وشروط براءة نفسه فاضه كما في الخاينة **الخامسة والخمسون بعد المائة** هبة
 المشغول لا تجوز الا في مسئلة ما اذا اطلبه الاب لولده الصغير **سادسة والخمسون**
بعد المائة بيع الاب لا يجوز الا في مسئلتين اذا باعه من يزرعه عنه وهي
 في المكنون وما اذا باعه لولده الصغير كما في الخاينة **السابعة والخمسون بعد المائة**
 التكمي من الانتفاع للمستاجر موجب للاجرة الا في مسئلتين ما اذا كانت الاجارة
 فاسدة كما في وصول التماري الكوفي الوقت وما اذا استأجر دابة للركوب خارج المهر
 ففسدها ولم يركبها كما في الخاينة وما اذا استأجرها للركوب في المهر ففسدها عنده
 فلهية الاجر كما في جامع الوصولي **الثامنة والخمسون بعد المائة** لا طاعة لمخلوق
 في موصية الخائف فله الا ينفذه امر سلطان الا اذا وافق شرع كما في الخاينة
 فله الوارث ان القاض لا يبيع الكسبي بعد مدة كذا اعتبر امره لان القرض
 يجوز تخصيصه كما في الخلاصة ووجب على السلطان سماعها بنفسه **التاسعة**
والخمسون بعد المائة شاهد الحسبة اذا اضر شربا دته بغير علم لم يقبل كاذب القضية
الستون بعد المائة دفع المال للاستحلال في حقه رشوة كما في الخاينة **الحادية والستون**
بعد المائة الوصي والمكاتب اذا ابرأ من دين ايتيم او الوقف فان لم يجب بعقده
 لم يبرأ وان دى وجب بعقده صح وضمن الا في مسئلة ما اذا كاتب عبدا صغير
 ثم ابرأ المكاتب من الكسبي كما في الخاينة **الثانية والستون بعد المائة** اذا ابرأ احد
 الشريكين من ميم ابرأ المشترك فلا جبر عليه الا في حقه ايتيميين لهما وصيان
 ونحوان عليه السقوط وعلم ان في تركه ضرر اجهل الا في من الوصيين كما
 في الخاينة وينبغي ان يلحق بها ما اذا كان بين وقفيين واحتج الى المير فابى
 احد الشاظرين فانه يجبر الا في **الثالثة والستون بعد المائة** المضمون مملوك
 للضامن فاذا كان الضمان بالرفع الى الغير تبين ان المرفوع ملك الدافع فلا رجوع
 له على الكاظمي وله اقالوا في النفقات مودع الاب اذا انفق على ابوي كودع

بلا اذنه واذن القاضى وقلنا بضمنا فلا رجوع له على الابوين وقرحت عليها
ما في الذخيرة لو اعطى المتولى على الوقف معلوم المستحقين مع وجود تعبير
واجب في عين الوقف كان ضامنا فقلت ولا رجوع له على المستحقين لانه تبين
بضمنا انه دفع ملك نفسه فكان منبرعا وهذا يقتضى القاعدة السابقة
من ان من قبض شيئا من مال الوقف ثم تبين انه لا يستحقه فانه يجب عليه رده
بما اذا لم نقل بضمنا ان الدفع **الرابعة** **والستون بعد المائة** لا يعتد على الخطا
ولذا لو حضر كمدى خطا قرارا على عليه لا يخلط انه ما كتبه وانما يعلن على
اصل المال كما في قضا الخاينة ولا يعمل بمكاتيب الوقف ولو كانت متصلة عليها
خطوط القضاة كما في وقف الخاينة الا في مسألة كتاب الامام اهل الحرب
فانه يعمل به ويثبت له ما لهم كما في سير الخاينة والى في دفتر السمسار والكرا
والبيع كما في قضا الخاينة **الخامسة** **والستون بعد المائة** العامل للغير
اذا قصر في ما لا يجوز عليه فانه ينفذ على المباشرة كمتولى الوقف اذا استاجر
اجيرا برهم ودانت واجر مثله درهم وقعت الاجارة له لا للوقف كما في الخاينة
منه والكوي كما في الكفينة وقيل تقع الاجارة لليتيم وتبطل الزيادة
الا في مسألة الامير والقاضى اذا استاجر اجيرا الغنم بالولاية باكثر
من اجرا المثل فالزيادة باطله ولا تقع الاجارة له كما في سير الخاينة
السادسة **والستون بعد المائة** الاقرار لا يجاع الهيئة ولا قبولها معه الا في
اربع مسائل في الوكالة وفي الوصاية وفي اثبات دين على الميت وفي استحقاق
العين من يد يديه كما في وكالة الخاينة **السابعة** **والستون بعد المائة**
الشهادة بالجهول غير صحيحة الا في ثلاث مسائل فيما اذا شهد وان كفل
بنفسه فلان ولا نعه فيه وفيما اذا شهد انه رهن ثوبا عنده ولم يسموه وكذا
في القصب كما في قضا الخاينة **الثامنة** **والستون بعد المائة** لا يخلت القاضى
على المجهول فلو ادعى على شريكه ضيامة ولم يعينها فلا يبرهن عليه الا في مسئلتها
ما اذا تراه القاضى وصي اليتيم وما اذا تراه متولى الوقف فانه يحضرها نظرا
للووقف واليتيم كما في بيمين الخاينة من دعواها وفي الكوي على الكوي بخيانه

بجملته

بجهولة كما في الكفينة **الثامنة** **والستون بعد المائة** ما يعظم القاضى على وجه
الاحتياط اذا امتنع منه الخصم لا يجبر القاضى عليه كالسؤال عن سب الدين
يفعله القاضى احتياطا حسنا فان لم يجبره ببيان لا يجبره وكما اذا طلب
المدعي بيمين المدعى عليه فطلب اخراجه فتر الحساب بيمين القاضى المدعى باخراجه
فان لم يجبر كما في الخاينة **السبعون بعد المائة** اذا طلب المدعى بيمين المنكر
عنه ثم ابيات فانه يحلف الا في احدى وثلاثين مسألة في الكفينة والزينة
في صورة ما اذا علمت عنت عبدة على زناه فادعاه الجعيد والمنكر المولى على
اختيار السر خسر والتمسك وتزويج الكفينة ولو كانت صغيرة بخلاف تزويج المولى
اقنه الكفينة في الولاية بعد مضي الكفينة انه وقع قبلها والرجعة والنسب وذلك
العتاقة وهو كسب والكوي وفي المناظر فيما لم يباشره وعقد عثمان مسائل
ذكرناها في الثامنة والعشرين بعد الثلاثين **الحادية** **والسبعون بعد المائة**
كل من قبل قوله كان يمينه الا في عشر مسائل مذكورة في الكفينة ادعى الكوي
الاتفاق على اليتيم او على رقيقته وفي القاضى اذا باع مال اليتيم فرده المشتري
بغير ما في القاضى البراء منه وفيما اذا ادعى على القاضى اجارة وقف او عين
ليتيم فانكرهما وفيما اذا ادعى الموهوب له هلاك العين وكذا اذا اختلفا في
في استقراط الموضعي وفيما اذا باع الجعيد شيئا فادعى المشتري ان الجعيد مجبر
وقال الجعيد انا ما دون فالقول له وفيما اذا اشترى لابنه الصغير دارا ثم اختلف
مع الكفينة فالقول للملاب في الشتم وكذا اذا انكر المشتري السر لنفسه وقال
انما اشترىته لابني الصغير والمتولى على الوقف اذا ادعى الاتفاق عليه
الثانية **والسبعون بعد المائة** كل عقد ايجد وجهه فان الثامن باطل كالشرا بعد
الشرا والصالح بعد الصالح والتمسك بعد التمسك كما في قضا الخاينة الا اذا افاد
كثافي كما اذا كان الشراء كثافي باز يد من التمسك الاول او باقلى او يحلس اهن
كما في جامع المفصولين **الثالثة** **والسبعون بعد المائة** المقضى عليه في حادثة

لا تسمع دعواه ولا تقبل بينته الا في ثلاث مسائل فيما اذا ادعى تملك الملك
من المدة في وفي دعوى التنازع وفيما اذا برهن على ابطال القضا كما في الميزانية
وجامع المصنوعين وفي القضية المرفوعة صحيح بعد القضا مسموح انتهى وهو يدخل
تحت قوله اذا برهن على ابطال القضا فكذا دفع صنع في دعوى المدعي قبل القضا
يقبل بعد **الرابعة والسبعون بعد المائة** القضا يقتصر على المقضى عليه
ولا يكون على الكافة الا في الحرية الاصلية والنسب وولا العقاقير والملك
كما في القضا على الصغير والقضا بالوقف مما يقتصر على الصحيح ولا يكون
على الكافة حتى تسمع دعوى الملك في الوقف المقضى به كما في الميزانية
وقضا الخاينة والمخلصة وجامع المصنوعين **الخامسة والسبعون بعد المائة**
التناقض غير مقبول الا من الكوارث والموصى كما في قضا الخاينة **سادسة**
والسبعون بعد المائة الفتوى في حق الجاهل بمنزلة الاجتهاد وفي حق
الجهل كما في قضا الخاينة ومن الثالثة والسبعون ليس زمانا زمان اجتناب
الشبهات كما في كراهة الخاينة والخائيس **السابعة والسبعون بعد المائة**
الحكمة في الاموال تنفذ في العالم بها الا في حق الكوارث فان مال المورث
حلال وان عالم به من كراهة الخاينة وقيد في الظهيرية بان لا يعلم
ارباب الاموال **الثامنة والسبعون بعد المائة** حكم هدم حائط الغير ضمان
ولا يؤمر بهارتها الا في هدم حائط المسجد كما في كراهية الخاينة **التاسعة**
والسبعون بعد المائة اختلاف الشاهدين مانع الا في الوقف كما في وقف
الخاينة والاف في المهر فانه يقضى بالاقبل كما قدمناه في القناعة **الخامسة**
الثمانون بعد المائة المخصوص منه مخيران شأه ضمن الغاصب وان شأه
ضمن غاصب الغاصب الا في مسألة ما اذا غصب رجل ارضي الموقوف
وقبضها الن ثم غصبها اخر منه وفيتمها الخان وكان الثاني ملبيا فان امتولى
على الوقف انما يتبع الثاني لكونه النفع كما في وقف الخاينة **الحادية والثمانون**



بعد المائة

بعد المائة على احوالكم ان يمنع من الضرر العام فيمنع من اتخذه حائوته للخبز في وسط
البيوت وكذا كل ضرر عام كما في ارض الكافي وكذا الطباخ والحداد ونحوه وكل من اهل
السوق الخاصة فيه وكوسط ليس بغيره كما في شرح المنظومة من انه عوى **الثانية**
والثمانون بعد المائة اذا وجبت قيمة على انسان واختلعت المقومون يقضى
بالوسط الا في مسئلة ما اذا كانت على قيمة نفع فانه يجب اقصى القيم ولا
يعتق حتى يؤدى اقصاها فاذا قومه بعضهم بالن واخر بالن وعشرة لا يعتق
مالم يؤد اكثر كما في كتبه الظهيرية **الثالثة والثمانون بعد المائة** الشريك
اذا اعتقت نصيبه وكان موسرا فانه يضمن شريكه حصته الا في مسئلة ما اذا
كان المعتق من يضا موسرا فانه لا ضمان عليه عنه الا ما مخرجه من الرها كما في حق
الظهيرية **الرابعة والثمانون بعد المائة** اقرار المكره باطل الا في مسئلة ما اذا اقر
السارق بملكه فان اقر بعض متناحذين بصحته كما في سرقة الظهيرية
الخامسة والثمانون بعد المائة الاشارة بالراى من كذا طق باطلة في كوصية
والطلاق والعتاق والمنكاح والبيع والرجاء والقرابة بالدين وكل شي مما
في الا فتاوى المغنبي والافرار بالنسب والاسلام من الكافر والكفر من المسلم
كما في تلقيح المحبوبي **السادسة والثمانون بعد المائة** الشهادة اذا بطلت
في بعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهيرية الا في مسئلة ما اذا كان عبدا
بين مسلم وفيل في شره فصر بيان عليه ما بالعتق جازت في حق الكفر في
وبطلت في حق المسلم كما في عتاقها **السابعة والثمانون بعد المائة** المعرفة لا تدخل
تحت النكاح الا المعرفة في لحن كما في ايمان الظهيرية **الثامنة والثمانون بعد المائة**
بينه ان لا تقبل الا في عشر مسائل فيما اذا حلق حلقها على عدم اتيان صهرته
الليلة فشره انها لم تأت وفيما اذا شره انه اسلم بلا استثناء وفيما اذا شره
انه قال المسج ابنه ولم يقل قول الكفار وفيما اذا شره انها وابته نجت عنه
ولم تترك على ملكه وفيما اذا شره اهل الخلع او طلاق ولم يستثن وفيما اذا من
الامام اهل الكهنة فشره وان هو لا يؤمن يكونوا وقت الامان فيها وفيما اذا قال
ان لم ادخل اكله ارفشره انه لم يدخلها وفيما اذا شره انه اكل لم يذكر في حقته المسلم

وفيما اذا قال شاهد الميراث لا وارث له غيره وفيما اذا شهد اهل القطر
 انها رخصت بدين شاة لا بدين نفرا كافي جامع الفصولين ويزاد ما في البزارية
 والظاهرية انها مقبولة ان تواترت **التاسعة والثمانون بعد المائة** كل قرض
 جرمه كان ربو فله اكره للميراث من سكنى الكدار كرهونة ولو بان المراهق
 كافي الظهيرية وماروي عن ابي حنيفة انه كان لا يقف في كل جدار مريونه فذا
 لم يثبت كافي كراهية الظهيرية **التسعون بعد المائة** يجزى الكافر كغيره فلو سلم
 على الكافر في نجيلة كغيره ولو قاله الجوسي باستاذن نجيلة كغيره كافي صلوة الظهيرية
الحادية والتسعون بعد المائة المحسوب كالفاضي يجوز كشكوي اليه لانه انما
 كافي كراهية الظهيرية **الثانية والتسعون بعد المائة** من قبله غيره فسق
 الا اذا كان ذاهبا وشرف كافي مكفران الظهيرية **الثالثة والتسعون بعد المائة**
 المقرنة في الرباعية فرض في ركعتين الا فيما اذا احدث الامام بعد الكسول
 ولم يكن من افعالها مستحق مسبوفا فان المقرنة عليه فرض في الكل كافي
 صلاة الظهيرية **الرابعة والتسعون بعد المائة** المسبوق مفرد فيما يقضى
 الا في اربع مسائل لا يقضى ولا يقتهى به ولو كبرنا وبنا استيناف صلاته وقطعها
 هناك مستانفا واذا قام في قضاها ما سبق به فجاء امامه للمرئوتة بعد وعاد فان لم
 بعد سجدة اخر صلاته وبات في تكبير التشريع اجماعا كافي امامة التبيين **الخامسة**
والتسعون بعد المائة المسبوق يقضى اول صلاته في حق القراءة واخرها في حق
 التشريع كافي البزارية **السادسة والتسعون بعد المائة** القضا محمول على الكمية
 ما يمكن ولا ينقض بالشك كافي شهادات الظهيرية **السابعة والتسعون بعد**
المائة الفتوي على ان عام الفاضي لا يعمل به في زماننا كافي جامع الفصولين
الثامنة والتسعون بعد المائة الفتوي على قول ابي يوسف فيما يتعلق
 بالقضا كافي القنية **التاسعة والتسعون بعد المائة** لا يجوز الاحتجاج
 بالمعزوم في كلام الكفاي في ظاهر المذهب كالا دلة وما ذكره في سيرة كبير
 من جواز الاحتجاج به فهو خلاف ظاهر المذهب كافي دعوى الظهيرية واما المعزوم
 مرواية الكتب فحجة كافي احرام غاية البيان **الحاتان** يوم الموت لا يهمل

تحت القضا ويوم القتل يدخل فتخرج مالو برهن الكوارث على عينها كانت ملكا
 لوارثه وانه مات يوم كذا او قضى له بها ثم برهننت امارة ان ذلك احييت كان زوجها
 يوم كذا بعد التراجع الكا ولا يوم يقضى بيننا بالنكاح ولو ادعى على رجل انه قتل
 اباه يوم كذا او برهن وقضى له ثم برهننت امارة على انه نكحها بعد التراجع الاول
 بيوم لا يقضى لها بالنكاح لان يوم القتل يدخل تحت القضا كافي مسئلة مالو
 قضى بقتله في يوم كذا ثم برهننت امارة معها وله انه تزوجها في سنة كذا بعد
 وجاءت منه برة الاول فانه يقضى بيننا لاجل اثبات المنسب احتياطا ولا ينقض
 برهان القتل في يوم كذا كافي دعوى الظهيرية وفي القنية من باب الكفر في الدعوى
 الدعوى عليه شيئا انه اشتراه من ابيه منه عشر سنين والى بيت المال فاقام
 ذوا اليد البيعة انه مات منه عشر سنين سنة سبع وقال عمر انا حفظ لا سمع قال
 استاذنا رضي الله عنه والصواب جواب الحافظ فينبغي ان يحفظ فانه كان
 يحفظ ان زمان الموت لا يدخل تحت القضا انتهى فعلى ما هو صواب نصير
 فخرجة **الاولى بعد المائتين** بكر معاشرته من لا يصلى ولو زوجة الا في مسئلة
 ما اذا كان كزوج لا يصلى فلا يكره للمرأة معاشرته كافي نقات الظهيرية **الثانية**
بعد المائتين الحق لا يستقطب تقادم الزمان سواء كان حقه فاق وقصاص او حقا
 من حقوق العباد كافي لمان الجوهرة **الثالثة بعد المائتين** الاجارة لا تلحق
 الاطلاق حتى لو اتلف مال انسان فقال المالك اجرت اورضيت لم يبرأ من الكفان
 كافي دعوى البزارية **الرابعة بعد المائتين** اذا سئل المفتي عن شيء فانه يفتي بالصحة
 حلا على الكمال وهو وجود الشرايط كافي صلح البزارية **الخامسة بعد المائتين**
 اعطى لا يورث كافي صلحها **السادسة بعد المائتين** الكفر في الكهروعات وصون
 الكافي الكهوى والشهادة كافي دعوى البزارية **السابعة بعد المائتين** اذا صار الشافعي
 حنفيا ثم عاد الى مذهبهم يعز عنه كسوف لا تنقله الى المذهب الا دون كافي
 شفعة البزارية **الثامنة بعد المائتين** المفتي انما يفتي بما يقع عنده من الحقيقة
 كافي من البزارية ويتعين الاقفا في الوقت بما هو نفع له كافي شرح المجمع **التاسعة**
بعد المائتين نية الكافر غير معتبرة الا في مسئلة ما اذا اقصه سفر ثلاثة ايام ثم لم

في اثناء المدة فانه يقهر بناء على قصد السابك كما في صلاة لخلاصة العاشرة
بعد المائتين الخلق في الوعد هل كان في الضحية الكهنة ويبلغ حمله على ما اذا
نوى الخلق وقت الوعد او كان في الخلق اضرار بالموجود لما في القنية وعده ان
بأيتهم فاهم يائنه لا يائنه ولا يقضي بالوعد الا في مسئلة بيع الوفي كما في شرح
الزبيدي من **الحادية عشر بعد المائتين** المقبوض على سقم الشرا مضمون والمقبوض
على وجه النظر امانة كما في بيع الكهنة **الثانية عشر بعد المائتين** المقبوض
على سقم النكاح مضمون كما في جامع الفصولين في فصل الخصمان **الثالثة**
عشر بعد المائتين رد البيع بعيب بقضاء فح في حق الكهنة في مسئلة واحدة
ما اذا ابا بعد بيعه الكهنة بالعيب بقضاء في غير المشتري وكان منقولا فانه لا يجوز
ويجوز الرد ببيعاه به افيها قال الخقيه ابو جعفر كنا قلنا ان يبعه جابر قبل
قبضه من المشتري ومن غيره كونه فح في حق الكهنة قيا سا على ما لو ابا
بعه المتقابل فانه جابر من المشتري لكونه ببيعاه به احتى راينا فاهم صح
على كونه مهورا قبل القبض مطلقا كما في بيع الكهنة **الرابعة عشر بعد المائتين**
نكر الكهنة بيبطل الاول ويكون القبول للثاني الا في العقد على ماله كما في بيع
الكهنة **الخامسة عشر بعد المائتين** الاقرار باليمين بطل بالكل في مسئلة ما اذا
اراد المشتري رد البيع بعيب فبرهن الباع على اقراره باعه من رجل ولم يبينه
قبل وسقط حق الرد كما في بيع الكهنة **السادسة عشر بعد المائتين** العقود
صحتها انما في الكفالة فاذا لم ينفذ العقد فانه لا يصح فلهذا لو باع درهما بدينار
استويا وزنا ووصف لم يصح كما في بيع الكهنة وله الا يصح اجارة ماله ليجاز
اليمين فلا يجوز استيجار دار به او ولا حانوت بحانوت وصح استيجار ارض
به ارض كما في في الاجارة **السابعة عشر بعد المائتين** قبل الصبي العاقل الرهبة
مصحح في مسئلة ما اذا وجه له عجة احمى لا تنفع فيه تلمحة مؤتمرات
قبوله بالكل ويرد الكواهب كما في حصة الكهنة **الثامنة عشر بعد المائتين**
اختلاف الشاهدين في زمان الشهادة او مكانها ان كان المشهود به قولاً محضاً
فالاختلاف لا يمنع وقد ضبطوه في خمسة عشر موضعاً كوكالة والبراهة والخصمان

والوصية

والوصية والوكالة والكفالة والرهن والعتق والطلاق والشراب والبيع والقرض والدين
والرهبة والصدقة وان كان فعلاً محضاً او قولاً فهو مانع فالاول الغصب والقتل
والهناية والثاني النكاح فانه قول اشتراط له حضور الشاهدين كما في شرح
المنظومة **التاسعة عشر بعد المائتين** يقبل قول الواحد الكهنة في احدى عشر
مسئلة في تقويم المتلفات وفي الجح في وفي التعميل وفي الكهنة عن غيره
وفي معرفة جودة العين ورداها في السلم فيه عنه اختلاف السلم السلم
ورب السلم في المحرقة والكرداة وفي الاخبار بافلاك المحبوس بعد مضي مدة
وفي رسول القاضى الى المزكى وفي اثبات العيب المختلف فيه وفي الصوم
برواية هلال رمضان عنه اختلاف المطالع وفي الاخبار بالموت حتى يسع
المخبر ان يشهد بالموت اذا اخبر واحد وفي تقدير ارش المتلف كما في المنظومة
ابن وهبان وزودة ثمانية عشر هي القاضى اذا اخبر القاضى بشهادة الشهود
على عيني تعذر احضارها الى مجلس القاضى فان القاضى يعمل بقوله وحده
كما في القنية من الكهنة بخلاف ما اذا بعته القاضى لتجلبف المخدرة ففك
هلفته لا يقبل قوله الا بشاهدين في الفتاوى الصغرى **العشرون بعد المائتين**
التاكي احراز الكهنة اربع مسائل الشهادة والكفالة والحد ودورية وبيانها
في شرح المنظومة **الحادية والعشرون بعد المائتين** السكون لا يكون قبولاً
لا يجاب الكهنة خمس مسائل الوكالة والاقرار والبراهة واليمين وهبته
والوقف واذا رد رده في الكل الا ان في الوقف على معين اختلاف في بطلان
الوقف برده ولو قبل في الكل ثم رد لم يصح واختلفوا في اشتراط المجلس لصحة
الحد والاصيل ان ما كان استقفاً فانه يتم بغير قبول وما كان تخليفاً فانه لا بد
له من القبول والبراهة انما يرتد بالحد اذا لم يتقدمه طلب البراهة ما اذا قال
ابرا تائب فابراه فانه لا يرتد بالحد وايضا في شرح المنظومة **الثانية**
والعشرون بعد المائتين الاصل ان الموكل اذا شرط على الوكيل في بيع شرطاً
فان كان مفيداً اعتبره وان لم يكن مفيداً لا يعتبره وان كان نافعاً من وجه ضاراً
من وجه فانه الكهنة بالنفي يعتبره وان لم يكن لا يعتبره فلو قال بعه بخيار فباعه

بغير خيار لا يجوز لانه شرط مغيه ولو قال بعه بنسبته او قال لا تبغ الا لنفسك
 فباع بالثقة جاز لانه شرط غير مغيه ولو قال بعه في سوق كذا اباعه في غير
 ذلك السوق جاز ولو قال لا تبغ الا في سوق كذا اباع في غير ذلك السوق لانه قد
 ينفعه وقت لا ينفعه فاذا اكد بالنفي يجب مراعاته والا فلا ولو قال بعه من اجل
 بعينه فباعه من اخر لا يجوز لكونه مغيه امي كل وجه لانه لم يتفاوت
 في الملاوة كذا في المحيط وبعه بشهود من قبيل با بعه من وجه وقت لا يغيه
 عنه الا في ارضه وقوله بعه برهني او بعه بكفيل من قبيل البعه في كل وجه وفي
 الفتاوى الصغرى لا يخالف مع النفي الذي قوله لا تسلم حتى تقبض الثمن
 بخلاف لا تبع حتى تقبض والكفر ان التسليم بعد البيع من حقوق العقد
 والكفيل اصيل فيها فلا يملك زعيم بخلاف لا تبغ حتى تقبض **الثالثة والعشرون**
بعه امانتين احتاط اصحابنا في امر الفروج الذي مسئلة مالوك كانت جارية بين
 شريكين ادعى كل منهما انه يخاف عليها من شريكه وطلب ان توضع على يد عدل
 لا يجاب بالمال ذلك وانما يكون عنه كل واحد بوما وانما لم يحتاطوا فيها حكمة لئلا
 كان في كراهية المخرج **الرابعة والعشرون بعه امانتين** تبرع امرئ من ماله موت
 انما ينفع من الثلث الذي تبرعه بالمنافع فانه نافعة من جميع المال كما في وصايا
 الصغرى **الخامسة والعشرون بعه امانتين** اذا كان في المسئلة وجوه توجب
 التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المقت ان يحيل الى الوجه الذي يمنع التكفير
 تحسنا للنظر بالمسلم كما في الخلاصة وعن الشيخ زعمه عجل الزاهد ان الكفر
 ثمن عظيم فلا جعل له من كافر حتى وجبت رواية انه لا يكفر كذا في
 الصغرى **السادسة والعشرون بعه امانتين** سمع كذا دعوى على واضح
 اليه وان لم يكن مالكا الذي مسأيل فيما اذا ادعى انه مودع الغايب
 او مستعير او مستأجر او صاحب منه او رهن منه او في من ارضه
 منه وهذه الادعى الملك في العيى وما اذا ادعى فعلا على حاضر لم تدفع
 عنه الخصومة بما ذكره وتمامه في كتاب الدعوى من الزهد اية **السابعة**
والعشرون بعه امانتين القاضى اذا اخطأ في قضائه كان خطاؤه على المظني

وان تعد كان خطاؤه عليه كما في سيرة الخاينة وتمامه في فضا الخلاصة
الثامنة والعشرون بعه امانتين اذا ابرأ ابرأ عما مائتم ادعى لا سمع دعواه
 لا بد من ولا بعين ولا بجنانية ولا بعه ولا بارى ولا بعيب كما في الجسوط
 وغيره الذي مسأيل ما اذا ابرأ المواريث كوصي ابرأ عما مائتم اقر انه قد
 تركه والده ولم يبق له حق من تركته والده قليل ولا كثير الا قد استوفاه
 ثم ادعى في يد كوصي شيئا وقال هذه امن تركته والدي واقام البيينة قبلت
 بليسته وكذا الواقع الوارث انه قبض جميع ما على الكاشي من تركته والده ثم ادعى
 على رجل ديننا سمع كما في الخاينة الثانية لوصال اهد كورثة وابرأ عما
 ثم ظهر في التركة شيء لم يكن وقت اقصاء الا مع جواز دعواه في حصته
 كما في صلح البرازية الثالثة لو وقع الا ابرأ الكاشي في ضمن عقد فاسد
 فانه لا يمنع كذا دعوى كما في دعوى البرازية الرابعة اذا ابرأ عما لم يبرأ
 من ضمان الكرك كما في الوقاعات وغيرها من العيوب **التاسعة والعشرون**
بعه امانتين اذا تعدد الاقرار والشرهاد عليه فاما ان يكره المقر السبب اول
 فان ذكر فاما ان يكون متحدا او مختلفا فان كان متحدا فهو واحد وان كان
 مختلفا لزمه المالان ولا فرق بين الموضع والموضوعين فيهما وان لم يكره
 السبب فان اتحد كصك فهو واحد وان اختلف كصك لزمه المالان
 وان كان بغير صك فان كان الاول عنه القاضى والثاني عنه شهود
 فهو واحد وان كان كل منهما عنه قاضى واحد او اتحد كشاهدان فهو واحد
 وان كان كل اقر عنه شاهدين لزمه المالان وتمامه في شرح المنظومة
الثلاثون بعه امانتين لا تقبل الشهادتين بدون الدعوى الا في مسأيل
 في الحدود والخاصة وفي الوقف ولكن المختار كما في اصول العمادى انه ان كان
 على قوم باعيا لزم لم تقبل بلا دعوى وان كان على مسجى او على الفقرا
 قبلت وتخرج عليه انه لو باع ارضه ثم ادعى انه لم يقر بها فعلى التفصيل
 المختار مع ان الدعوى لم تسمع للمناقضة وفي غنى العامة اتفاقا وفي
 حقوق العبد عنه هما وعنه الا مام لا تقبل مطلقا اعني في دعوى الحر ب

الأصلية والعارضة وفي رؤية هلال رمضان وغيره مما تحفى حقانه تقع
 بخلاف هلال القطر فإنه لا به منها وفي لفظ الشهادة وفي الاضحية اختلاف
 المشايخ وفي عتق الامه اتفاقا وفي التبرع عند هلالها وعند لا به منها
 ولو كانت امه لان المدبر لا يجرم وظنها وهذه الاختيار بعضهم وفي تخطيط المرأة
 حرة كانت او امه ولا به متى حضرتها الا شارة اليها وقت الشهادة وفي حرمة
 المصاهرة وفي الايلاء وفي الظهار وبينه في وقف شرح المنظومة **الحادية**
والثلاثون بعد **الحاتين** لو وقف على المصالح صرف الى الامام والمخيط
 والقيم وشراكره في المحصر والمراوح كما في شرح المنظومة **الثانية والثلاثون**
بعد الحاتين الاقرار بخبر وليس بانشاء ولذا لو اقر له بحال ولا معاملة
 بينهما ولا خبطة ولم يعلم المقر له سببا لا يطيب له كما لو اقر له كاذبا كما في المنظومة
 وفي الخائنة ذكره في عا مبنية على انه اخبار لا تخليك من باب اليقين في الدعوة
 الا في مسائل يكون فيها تخليكا الاول اقرار رجل في اقراره ثم قبل ثم يصح
 ولو كان اخبارا مع التناحية الملك الثابت بالقرار لا يظهر في حق الزوايد
 كسنة ملكه حتى يملك المقر له مطالبة المقر ولو كان اخبارا كانت مضمونة
 عليه الثالثة لو اقر له ثم انكر اقر امر بخلاف على انه ما اقر على قول
 البعض بناء على انه سبب للملك والصحيح لا يحلف الا على اصل المال
 كما في جامع الفصولين والبرازية **الثالثة والثلاثون** بعد **الحاتين**
 المحجور عليه بالسفه على قوليها الخفي به كالمصغر في جميع الاحكام الا في
 احكام معه ودة هو فيها كالعاقلة البالغ في النكاح والطلاق والعقاق والكتبة
 والاستيلاء ووجوب الزكاة والحج والعبادات وزوال ولاية ابيه وجله وفي صحة
 اقراره بالعقوبات والنفقات وفي جواز وصاياه بالقراب من الثلث وتمامه
 في شرح المنظومة وحكم حكم كعب في الكفارة فلا يكفر الا بالصوم حيث
 لو اختلف عن كفارة ظاهرا مع ولا يجزئ عنها ويصوم لها فيه ايضا
الرابعة والثلاثون بعد **الحاتين** الفقيه لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها
 الا في دين العباد فتباعد لقضاء الدين كما في المنظومة **الخامسة والثلاثون**



١٩
بعد الحاتين المسلم الذي كره المباح اذا اراد يقتل الا اذا كان اسلامه بالاكراه
 وفيما اذا كان مولودا بين مسلمين بلغ مرتد او فيما اذا اسلم في صغر ثم اراد
 بعد البلوغ فري ثلاث كما في اكرامه المنظومة ويجبر على الاسلام في الكل
 ثم رايته رابعة ما اذا كان اسلامه ثابتا بشهادة رجل وامرأتين فإنه اذا اراد
 بعد لم يقتل كما في شهادته لو لو الجبنة فري **السادسة والثلاثون**
بعد الحاتين المتسبب للضمان عليه مع الياسر الا اذا اخبر طالما بقدر نسيان
 او فرسه فاخذها وفيما اذا اخبرها بكس فاختار الكس منه وفيما
 اذا شكاها الى ظالم فخر منه بشرط ان تكون الشكوى بغير حق اما اذا اذاه او داه
 على النفس ولا يتعطل فانه لا ضمان ومن الشكوى بالباطل ما اذا اخبر نظام
 انه وجد كنزا او لقطه فخره ولو شكاه انه ياتي زوجته او جاريته ثم ظهر
 كذبهم ما عزم على الخلف به وكما يضمن الشكاي بخير حق الاموال يضمن
 السن والنفس كما في شرح المنظومة من الغصب ومن قتل الضمان
 ما اذا قوم الدلال السلعة بانتقص من قيمتها عما باعها تمام القيمة وكذا اشهود
 القيمة للاوقاف الخراب واموال بيت المال وكذا التقاضي اذا تعذر كعرضا
 بنقصان القيمة ثم اعلم ان الكفارة يتضمن التسبب في هذه المسائل
 انما هو على قول زفر ولكنه حقيق بما اذا لم يحصل للعارض نفع اما اذا انتفع
 بما عزم فلا رجوع له ولذا لا رجوع على الكفار في النكاح بما عزمه من المهر
 ولا على الحائض من محرم بما عزمه من الكفارة **السابعة والثلاثون**
بعد الحاتين لا يستحلون اخفهم بدون طلب المدعي الا في مسائل على قول
 ابي يوسف في الرد بالعيب يستحلون المشتري وفي الشفعة يستحلون
 الشفيع وفي فرضي نفقة في مال الكفاية وفي دعوي دين على الميت
 وفي استحقاق العباي البيعة يستحلون المشتق والمأخوذ به قوله
 كما في البرازية مع بيان صورة الاستحلال **الثامنة والثلاثون** بعد
الحاتين لا يمين على من اقام البيعة الا في دعوي دين على الميت
 وفي استحقاق البيعة كما في جامع الفصولين وصورة استحقاق مدعي كمين

على الميت في الخلاصة وفي دعوى الابق انه ملكه وصوبه استخلاصه
في فتح القدير من الابق **التاسعة والثلاثون بعد المائتين** يملك المنيب
مالا بملكه الاصيل في مسايل فيما لو وكل المسلم ذميا ببيع خمر او خنزير وفيما
اذا وكل المجرم حلالا ببيع نصيبه كما ذكره في اول الكوكالة وفي وهي الميت
لو باع شيئا من التركة بغير بيعه كما في جامع الفصولين والموضي
في مرضي موته لو فعل ذلك لا يجوز وفي البيوع الفاسدة لو اهر البايح الكثير
بعتقه بعد قبضه جاز وانفع البيع وكان عن البايح ولو اعتق البايح بنفسه
لم يجز كما في الظهيرية والاب والموضي اذا اهر الموذب بضر ب الضمير فضر
فان لا ضمان على المعلم والامر لو ضرر بنفسه فمات بضمي اكدية كما في
واقعات الشهد من الجنايات والاب بالبيع مال ولد كبير ووصي الاب
يملك ذلك كما في الواقعات ايضا واكتافته الكوكيل بشراء مبيع لا يشترط
لنفسه ولو وكل به مع والتاسعة القاضى يوكل ببيع خمر اكدية الميت
مع انه لا يبيع الفاسد وهي اكدية كذا في الشرح من البيوع الفاسدة
الاربعون بعد المائتين السكوت رفاي في ثلاثين مسئلة في سكوت
الكبر عنه تزويجها وفي سكوتها عند بلوغها وفي سكوتها عند قبض مهرها
وفي سكوت المتصدق عليه وفي سكوت المالك عند قبض الموهوب له
وفي سكوت الكد يون عنه الابراء وفي سكوت المقر له عنه المقر وفي
سكوت الكوكيل عنه الكوكيل وفي سكوت الكومي عنه الا بصاله وفي
سكوت من جعل امر الخلافة بيده وفي سكوت الموقوف عليه عنه
الابقاف وفي سكوت احد الشرايين عند قول صاحبه قد به الي
ان جعله صحبيا وفي سكوت المالك عنه قسمة الغنيمة وفي سكوت
المشتري بالخيار عنه روية الكعبه بتصرف الا اذا راه يحكم الناسي بغير
اجر فسكت لا يكون رضا هكذا اقيده به في جامع الفصولين في خيار
الشرط واطلعه في مسايل السكوت وفي سكوت البايح عنه قبض
المشتري وفي سكوت الشفع عنه المعلم بالبيع وفي سكوت الكوكيل

عنه نظرو

عنه تصرف عجله وفي سكوت الكفي عنه بيعه وفي سكوت الحالف
ان لا يتركه بانزل عنه نزول المحلوف عليه وفي سكوت عنه الترسنة
بالولد وفي سكوت الكوكيل عنه ولادة ام ولده وفي سكوت قبل البيع عنه
الاخبار بالعيب وفي سكوت المقر بب عنه بيع العقار بحضرة وكذا
احد الزوجين وفي سكوت من راي غيره بتصرف زمانا في شئ ثم ادعى
انه ملكه وفي سكوت المالك اذا راي غيره يبيع متاعه وفي سكوت الكوكيل
حين قال له الكوكيل بشراء شئ بعينه ان اريه شراءه لنفسه وفي سكوت
الكوكيل عند روية الصبي ببيع وفي سكوت المالك عنه روية من سبق رقة
وفي سكوت الحالف ان لا يستحقه من فلان عنه خذ منه له كذا في جامع الفصولين
وردة ما في القنية دفعت في بحر من هاليلتها اشيا في افعة الاب
وهو ساكت فليس له الاسترداد وكذا لو انقعت الام في جهازاها ما هو
مقتاد فسكت لا تقضي الام انتهى وهي مسئلتان فصارت اثني وثلاثين
مسئلة ثم رايته اخبري باع جارية وعليها مالي ومطلان ولم يشترط ذلك
للمشتري كمن سلم المشتري بخارية وذهب بها والبايح ساكت كان سكوت
بمنزلة التسليم فكان الحاي لها كذا في بيوع الظهيرية **الحادية والاربعون**
بعد المائتين السكوت كالصاحي في كل شئ الا في ثلاث الاقرار بالحق ود
الحالصة والمرددة والشهاد على شهادة نفسه كذا في خلع الحانية **الثانية**
والاربعون بعد المائتين القول قول المالك في جهة التملك فلو كان عليه
دينا من جاني واحد فذفع شيئا فالتعويض للرافع ولو كان من جنسين
لا يجمع تعيينه على خلافة جنسه واذا كان اكدية واحد افادى شيئا
وقال هذه من نفسي فان كان التعيين عليه كان له احدى هاتاه الا
اوبه كغيب والآخر لاصح والافلا ولو ادعى المشتري انه اكد فذوع من الثمن
وقال الدلال من الاجرم فالقول للمشتري ولو ادعى الزوج ان اكد فذوع
من المهر وقالت هدية فالقول له الا في المهر بالذلل كما في جامع الفصولين
الثالثة والاربعون بعد المائتين كل من بنى في دار غيره بامر فالبنا والامر

ولو بين لنفسه دون امره فهو له ولم يضر بالبناء وما الكفا
في ارض الوقف فان كان الكفا في المتولي فان كان بحال الوقف فهو للوقف
وان كان مع ماله للوقف فهو للوقف وان كان لنفسه فللباني وان اطلق
كان للوقف وان لم يكن متوليا فان كان باذن المتولي على ان يرجع
في عائلته فهو للوقف وكذا اذا بنى من ماله للوقف وان بنى لنفسه
او اطلق بلامه متوليه لو لم يضر رفعه رفعه وان اضر فهو له في ضيق
ماله فليترجع الى ان يحل في شأفه فيأخذ كما في جامع الفصولين او يملكه
الناظر باقل القيمتين متروعا وغير متروعا بحال الوقف للوقف كما في
الجنيس **الرابعة والاربعون بعد المائتين** كل امي تعدي في الامانة
ثم عاد الى الوفاق فانه للربوا عن الضمان الا في عشر مسائل في الوكيل
بالبيع او بالحفظ او بالاجارة او بالاستجارة وفي المضارب والمستضعف
والشريك شركته عنان والمفاوض والموذع والمستعير شئ ليوهمه
كما في الفصول الا في مسئلة مستعير الرهق فانها في المبسوط **الخامسة**
والاربعون بعد المائتين اذا امكن بعد وجود سببه جاز وبطلانها
لزوج في جامع القصود الشريعة من الزكاة **السادسة والاربعون بعد**
بعد المائتين المعتبر في المنصوص عليه عيشه وفي غيره معناه وفي خوا
على ذلك في كفاية اليماني لو اعطى فسخ صاع من تمر يساوي فسخ
صاع من بر لا يجوز وفي غيرها في جامع لو ادى ثلاثة غياة سحان
تساوي اربعا وسطا عن عشرة من ابلا هاز للتخاير وجودة معتبرة
بخلاف الكسوة ادي بعض بنت لبون عن بنت مخاض او بعض حق
عن بنت لبون جاز نذر ان يعق عبدين وسطين او يهدي شيئا
وسطين فاعتق عبدا هيدا او هدي شاة هيدة لم يجز عنهما
بخلاف كندر بالنسبة نذر ان يتصدق بغيره قتل فتصدق بغيره
هيدا جاز عن نفسه بخلاف جنس اخر ولو ادى نذر عن حنطة في الكفاية
او في صدقة الفطر لم يجز بخلاف الكسوة عن الطعام لا خلاف في

السلف

السابعة والاربعون بعد المائتين الجردة غير معتبرة الا في الوصي والاب
والمرضي والغاصب كذا في زكاة لجامع والمقت برهم متولي الوقف **الثامنة**
والاربعون بعد المائتين الا في اللام للعهد ثم للجنس وهو للمواحدة حقيقة
ويحتمل الكل وعند البعض على العكس ويتغير لوقا ان تزوجت النساء
او شترت البعيد او كلت الكناهي او اكلت الطعام يحتمل بواحدة للجنس
وفي المنكر لا يحتمل الا بثلاثة للمجموع في الجمع ولو نوي في الجنس لكل صدق
كذا في اول ايمان لجامع **التاسعة والاربعون بعد المائتين** النية
انما تعمل في الملقوط فلو قال ان اكلت او شربت او تزوجت او لبست
ونوي شيئا لم يصح وان ذكر المفعول به ونوي شيئا في **الخمسون**
بعد المائتين المحرق لا يدخل تحت المنكر فلو قال ان دخل داري هذه
احرق عتقت به دخول الحانث وكذا ان كلم غلام في هذه الدار او ابني بخلاف
ان دخل هذه الدار بلا اضافة لتكثيره وفي الاجزاء كاليه والراعي لا يدخل
وان لم يضمن للامتناع كذا في ايمان لجامع **الحادية والخمسون بعد المائتين** الشرط
متى اعترض على الشرط يفتقر المؤخر كما في ايمان وفيها تفاصيل ذكرناها
في شرحنا على المنكر من باب تعليق **الثانية والخمسون بعد المائتين**
المعلق بشرطين ينزل عنه اخرهما وباحدهما عند اولهما والمضاف
بالعكس ويبان في ايمان لجامع **الثانية والخمسون بعد المائتين**
الحذر للصدق ولغيره الا ان يضمن بالياء وكذا الكتابة والعلم وكبشاشرة
على الكسوة كما في ايمان لجامع **الرابعة والخمسون بعد المائتين** الوصف
المعتاد معتبر في الغائب الا في المعين لا يلبس عمامة فعملها على عاتقه
لا يحتمل بخلاف هذه العمامة وبقيتها تغايرها في ايمان لجامع **الخامسة**
والخمسون بعد المائتين من ملك الانسان ملك الاضمار كالوصي والمولى
والراجح والوكيل بالبيع وصح له اخياره وعليها تغاير في ايمان لجامع ونكح
اخرجت منها في شرح الكنز الوصي في الكسوة سنة على التيمم فانه يملك
الا نشاء دون الاقرار **السادسة والخمسون بعد المائتين** الاجارة اللاهقة

لا لو كالة السابقة فله الوقت المدة طلعت نفسي فاجاز وقع رجعا ولو
 قالت امنت نفسي او حرمت عليك فاجاز بانك وتماه في باب اجازة الملاقاة
 من اجماع **السلعة والخمسون بعد المائة** الكوكل عليك الموقوف كالنافذة ولا
 ينزله في كافي نكاح اجماع **الثانية والخمسون بعد المائة** ما يمنع الابنة يمنع
 التوقف فلوزوج فوضو في صغيرة وكبيرة فان رضى الكبيرون الصغيرة فاجاز
 لم يحكم في نكاح المراتين من اجماع **الثانية والخمسون بعد المائة** دعوة
 الاستيلاء شتمه والتحرير يقتصر ولا ولي كافي اجماع **الستون بعد**
المائة من عمل اقراره تقبل بيلته ومن لا فلا اذا ادعى ارثا او نفقة
 او حضنا فلو ادعى انه اخوه او جده وبين او ابن ابنة لا تقبل بخلاف الابوة
 والبنوة والزوجية والولادة بنو عبيد وكذا معتق ابية وهو من مواليه وتماه
 في باب دعوى النسب من اجماع **الحادية والستون بعد المائة** من عمل لغيره
 رجع عليه بغيره فلو ادعى عمة امات في يد غيره او ابنت وادعى انه وديعة
 او اجارة او رهني لغايب او خصبت منه او عارية يقضى عليه كالفضل فان حضر
 الغايب وصده قد رجع عليه في الوديعة والاجارة والرهني دون العارية والغصب
 ويسلم له ان ظن وزعمه من دود وتماه في باب ما يكون خصما بعد الهلاك
الثانية والستون بعد المائة الاقرار حجة قاصرة واليمين متعديتة بدليل
 الاصل والثمرة **الثالثة والستون بعد المائة** من انكر سب الرضمان صدق
 ومن اقر به وادعى البراءة احتاج قاك اخذت ذلك الغاو دية والغا خصما
 وهلك الوديعة وهذه الموصوبة وانكر الوديعة او قال هي الباقية ضمن
 ولو قال ادعتني الغاو وخصبت الغال لانه منك وتماه في اقرار اجماع
الرابعة والستون بعد المائة اخر الدينين قضا الاول عليه ان قرض
 فباع من مقرض شيئا بالن مؤجله ثم حلت في مرضه وعليه دين تقع المقاصة
 ويحق في اسوة الغرماء **الخامسة والستون بعد المائة** الاختلاف في المعقبة
 يمنع الصحة وفي سببه لا اقر له بغير وديعة او مضاربة او امانة فقال
 ليس لي وديعة ليس لي عليك الف من ثمن بيع اقرضني فلا شيء لهما

الا ان يعود الى قصده يقره وهو مهر ولو قال اقرضتك باعلا اخذها لا توافرها
 على ملكه الا اذا صدقه خلافا لابي يوسف ولو اقرضته باعلا فله مثلها
 للردي حتى العين كذا في اجماع **السادسة والستون بعد المائة** السند
 للاعلام فلا يثبت به حكم الا في الطلاق والخالق وفي العتق باصر وفي الحدود
 بازديتة وفي التعزير باصر وفي فتنع عليه بالوقال الجارية باصر وفي
 يازديتة بالجنونة وباعها فطعن المشتري بقوله البائع لا يردها لانه
 للاعلام لا للتحقق ويخرج عليها ايضا ما لو قال لزوجه ما كافرة
 فانه لا يفرق بينهما وتماه في اجماع **السابعة والستون بعد المائة**
 الموهوم لا يعارض المحقق فلو باع فاسد او طلب الفسخ فاق المشتري بهبة
 وتسلم او بيع لا يقبل وترد الى البائع فان حضر الغايب وكذا به تم الرد وان صدقه
 يرده عليه ولزمه المشتري الكبدل **الثامنة والستون بعد المائة** الظاهر يصلح
 للدفع لا للحكم فلو اعتق مجهول النسب عبده واقرب بالرق صح في حقه وجعله
 حر وارثه لو رثته ثم المحقر له دون عصبته المحقر وكذا به معتق وبعد
 موته لا وتماه في اقرار اجماع **الثانية والستون بعد المائة**
 قسمة الكسبي قبل قبضه باطله فلو كفل بنصيب شريكه وادى يسترده
 لفسادها ولو تبرع به لا كبدل الكتابة **السبعون بعد المائة**
 شهادة المظنم مردودة فتقبل شهادة المودع لغيره في اودعه بها
 قبل الرد وبعد لا شرها المستقر حتى وان رد العين ولا شهادة الغايب
 قبل مردده ولو ادعىها لالتحق بالتناقض ولا شهادة المراتين
 انها للمراشعي لدفع المظنم ولغيره بعد هلاكه وقبله تقبل وتماه في
 شهادان اجماع **الحادية والسبعون بعد المائة** ولد المملعة بك
 لا ينفق عليه في جميع الاحكام من الشهادة والركالة والمناكة والعتق
 بملك القريب الا في حكمي الارث والنفقة كما في لعان الكبدل ايسر
الثانية والسبعون بعد المائة لا يصح نفي ولد المملعة بعد الحكم
 بنفسه كما لو كفل قوم الاب عنه ثم نفاه فانه لا يصح نفيه وكما

لوجه قاذفها بنفسيه ثم نفاه زوجها واما اذا صارت ولادته بيانا للطلاق
 المبرم الا في ابيهم بنفقة وتكفل من راعه وكفها وثبوت الرجعة وكفها
 ان القضاء اذا وقع به ضمي حقوق النكاح فانه يصح نفقه بعده والا فلا
 كما اجاب به الامام محمد بن عيسى بن ابيان حين كتب اليه يستغفره بيت
 المسائل وتماه في تلخيصها لجامع من باب شهادة ولد الملا عنه **الثالث**
وسبعون بعد ثمانين الشهادة بلا خصم لا تسع فلو قال وكلني بكل حق
 هو له بالكوفة واقام بيئته لا تقبل لعدم الخصم قال الامام محمد فان احضر
 رجلا ينكر وكالتهم وادعى عليه تقبل عليه وعلى غيره ودلت على جوازها على المسمى
 والاصح غيره ولو قال بكل حق لم قبل فلان فهو الخصم دون غيره ولو وكله
 بخضرة القاضي وهو يعينه باسعه ونسبه صح وان لم يعينه فلا ولا تقبل
 بيئته الموكلة به لعدم الخصم والحاجة ومن وكيله على خصمه تقبل
الرابعة وسبعون بعد ثمانين لا تقبل شهادة الكافر على المسلم
 الا تبعا او ضرورة قال الاول اثبات توكيل كافر كافر في كل حق
 له بالكوفة على خصم كافر فينفقه الى خصم مسلم اخر وكذا شهادتهما
 على عبده كافر به في مولاه مسلم وكذا شهادتهما على وكيل كافر
 موكله مسلم وهذه بخلاف العكس في المسئلتين لكونها شهادة على المسلم
 قصدا وفيما سبق ضمننا وكثاني في مسئلتين في الايضاح شهادة كافر
 على كافر انه اوصى الى كافر واحضر فلما عليه حق للميت وفي المنسب
 شهده ان انصراني ابن الميت فادعى على مسلم بحق وتماه في تلخيصها
 لجامع من الشهادات **الخامسة وسبعون بعد ثمانين** اليمين تقتضي
 شرطان في المستقبل قال قبل دخوله ان طلقت زينب فعمرة طالعت
 ان طلقت عمرة فحادة طالعت ان طلقت حمادة فزينب طالعت ان طلقت
 طلعت عمرة معها وان طلقت عمرة طلعت حمادة وان طلقت حمادة طلعت زينب
 وعمرة معها وتماه في طلاق لجامع **السادسة وسبعون بعد ثمانين**
 لا يقضي القاضي لنفسه ولا لمي تقبل شهادته له فلو اثبت وكالتهم في غيب



على خصم

على خصم والقاضي مدعيه ثم قضى اليه من التوكيل لا يجوز سواء كان
 قضاة كثرين قبل القضاء بوكالتهم او بعده كذا في الوصية لو ادعى
 انه وصي الميت وموته معروف وقاضي غير عاين له او من لا تقبل شهادته
 له فان قضى القاضي له بالوصاية ثم قضاه اليه في نفقه وبرى
 ولو قضى اوله لا ينفقه ولا يبرأ ويسوي محله بين الوكالة والوصية
 وكذا يجب الفرق وتماه في قضاء لجامع ولو اوصى رجل بثلاث
 ماله القاضي ولا خسر لم يحزن وقضاؤه في شيء ليهب الميت في الوكالة
 احد الورثة وكذا عنه دعوى وكيل هذه الوصى كذا في قضاؤه
 الميراثية ومسئلة قضاء القاضي في وقت تحت نظره مذكورة في
 شرح منظومة ابن وهبان **السابعة وسبعون بعد ثمانين**
 لا يحال بين صاحب الحق وحقه قبل ثبوت زواله فلو ادعى ثوبا او دابة
 لا يوضع عنه عدل مدة المسئلة ولا يؤمر بالنفقة فان خيف عليه وخجن
 عن طلاقه ورى القاضي يضعه اذا التزم المدي نفقته الا اذا شهد
 بعنفها فتوضع عنه امينة مدة المسئلة في الشهود بخلاف الحرة الحرمة
 خروجهما لوضع فلو شهدا او واحد عدل انه طلقها ثلاثا بعد كد خول
 ينجح في الخلوقة بها مدة المسئلة بامينه ينفقها في بليت المال لانه
 يعتقه الحبل والعدل كغيره بخلاف المعتدة فان طلعت النفقة تقرض
 نفقة العدة مدتها لانها زوجة او معتدة بخلاف ما قبل كد خول ودعى
 النكاح فيها او منه للشك ولا ترد النفقة ان حكم بالطلاق وتماه
 في اجماع في باب ما يوضع عنه عدل **الثامنة وسبعون بعد ثمانين**
 من صدق في الاصل صدق في صفة قال وهبتك هذه كذا وقبضتها وقال
 اشتريتها منك فله الرجوع لثبوت الربهة وللشفيع اخذها لا قرام **التاسعة**
وسبعون بعد ثمانين المضمون بنفسه ينوب قبضه عن قبض المبيع
 وبغيره الا امانة لا فلو خصب عينا واشتراها صار قابضا بنفسه كنفقة
 وفي العارية وكوديرة والرهج لا حتى يتمكن من قبضه بعده وثم

في الهلال والحبس بالثمن والا فتراف في الكسوف والاحتياط اذا الشبه مودع
والفخاضب والمقبوضي بعقه فاسسه او مساومته والتمني مقدر او بخيار
الباع كالغصب بخلاف خيار المشتري لضمانه بالثمن تقايل فاشتره
ثانيا جاز وغيره لان هلك قبل قبضه بطل البيع والاقالة وعاد البيع
الاول لضمانه بالثمن بعد هاتوا منه في يوج بجماع من باب قبضه البيع
الثمانون بعد الثمانين المبيع متى استحق باسمه وقت البيع رجع المشتري
بثمنه والا فلا فلو اشترى ثوبا وخاطه فقبضه او حنطه فطبخها وسخت
لا يرجع ولا يبرأ الفاضب وفي الشاة بعد سلقها يرجع ويرأ غاصبها
ولو قطع الثوب ولم يخطه يرجع وتماه في يوج بجماع **الحادية والثمانون**
بعد الثمانين القضا بيمين معا في عين جابر وبيمين لا ادعى عبه
في يد غيره انه كان باعه منه بالن ولم يتقنه واخر مثله بناية دينار سلم
له باليمين وكذا لو كرا متاجا ولا يرجع به وفي الباب الطويل يقضي بكل
بنصف ثمنه قيل ذلك قوله في روضه اقولهما وقيل ذلك قياس وهذا
استحسان وقيل روايتان ادعى كل انه عبه اشتراه بالن يقضي به بينهما
لتعذر الجمع وقيل على الروايتين فان وجد به عيبا رده على ايهما شاء
لا عليهم الشركة وتام التفاريح في باب الشراوة في مبيع من بجماع
للصير الشريفة **الثانية والثمانون بعد الثمانين** ما يتولد من المبيع
قبل قبضه ببيع بشرطه فلو اشترى ارضا وخلا بكم تحرق فاشترت
قبل قبضتها مثله ياخذ الكل به ولا يفسد لانه بقاء ويتصدق بما يفضل
من حصته بخلاف تخم القصير او سلام الكفاة قبل قبضه نظيره قبل البيع
قبل قبضه كذا في باب بيع المكيل وغيره من بجماع **الثالثة والثمانون بعد الثمانين**
ما يمنع العقد يمنع القبض حكاه فلو اشترى خمر او خنزيرا فاسلم احدهما
قبل قبضه يبطل اي بالرضا كالباق قال الكرخي ولو خلع بعد لا يفسد
ول على بطلانه ولو اسلم الموكل لا يبطل عنده وتخليها اولى من اقلها
اذ اى كذا في بجماع وتماه في بجماع **الرابعة والثمانون بعد الثمانين**

نوني

تفريق الصفقة قبولا او قبضا متبعا والمعبية باللفظ عند وعنه هما
بالثمن فلو باع عبه اتم ما فصفه من هذه الخمسين ونصفه من هذه
بجسبين ورطل خمس نفسه كله عنده وعندهما اثنا في خاصة كذا في بجماع
الخامسة والثمانون بعد الثمانين القول لصاحب الظاهر واليمينه تغيره
فلو باع عبه اباحيا ثلاثا وسلمه وجعل فادعى احد هما موته فيسها
والاخر حيا تم فالباقي اولى وكذا اليمينه استجسانا وقياسا لان القول
له كذا في كيد ولو تصاد قاعلى موته فيرأ فيها العكس ولو تصاد قاعده الثلاث
على موته واختلغا فيها وبعد هاتوا فيها اولى وتماه في بجماع **السادسة**
والثمانون بعد الثمانين حق الحبس متاكم متى يورث ويسري الى القيمة
وبما يحقه كالرهن قبضه المبيعة بغير اذن الباع قبل نقده فوله ت
يسترد هيا السراريته فان بقده قبله ثم وجه باللام عيبا لا يرد المزادة
ويرجع بنقصه من جميع الثمن وتماه في بجماع **السابعة والثمانون**
بعد الثمانين اليمينه على المفسد لا تمنع اثبت شره طيلسانه وقبضه
بخفيه والاخر شرا خفيه وقلنسوته بقبضه والقيم سواء فنصف
الحق بكل طيلسان ونصف القميص بكل اقلنسوة ونصف الخنجر
بنصف القميص ونحوه في العيب والغصب نظيره اثبت بيع عبه
منه يجاريته وذاكر شرا تابد اتم كذا في بجماع **الثامنة والثمانون**
بعد الثمانين القضا في نصب لا يفاو الحقوق لا لا بطالها مات مستغيب
الرهن مفلسا يبقى رهنه للتعلق ولا يباع به ورضا المير لجال حياته
بخلاف ملكه وتماه في رهن بجماع **التاسعة والثمانون بعد الثمانين**
الرهن بقطع السراية اتم ان يغتبه قبلها كالبيع بخلاف الغصب وتماه
في بجماع **التسعون بعد الثمانين** المأمور برفع بما يؤدى والمكيل بما
يملك به ييل الارث والريبة فلو كفل بعبه فنته بذرجه او زير فارجع
بالجبه بخلاف كحل كالمحبة والشفعة وعند الاستحقاق يبيع الباع
او المشتري بالنهر جه بخلاف كذا نير ولو كفل بنهر جه وادى جهه ا

رجع بالنهر رجة وان استحق يتبع البايح بالجيا و او المشتري بالنهر رجة
ويرجع بالجيا و ان مات اتبع المشتري بالنهر رجة ويرجع بالجيا لقيامه
مقامه اجرة اربع شهور بعشرة و درهم بدفعها الى فلان فترضا فذبح
وانتقضت الاجارة يرجع على الراض بالاذن والراض على القابض
بمثل ما قبضه كذا في الجامع **الحادية والتسعون بعد المائة** كيدل للجيا
الكيدل شهرا انه كاتب غيلة على الغنم لسنة وفيمنه الغنم وقضي ثم رجاها
يتخير فان ضمنها رجاها بالبدل وان لم يملكها فاصب المكد برويتضه فان
بالفضل ولا يشتر كان ويعتق باء الكمل والكولاء والكولاء ويجوز قبله يرجع
اليه المكد بروي وما قبضه ويرجع بما قبضه وتماه في الجامع **الثانية**
والتسعون بعد المائة كوصي له بملك ابنته او الوارث خلافة وعمرته
في العيب والكسح باقل قبل الكنفه **الثالثة والتسعون بعد المائة**
الحج كالباب الذي يهدي عشر مسئلة خمس في الغرايض وست في غيرها
اما الخمس فالاولى كحجة ام الكتاب لا ارث لها مع الكتاب ولا تجب بالحج الثانية
الافقة لاب اوله بدين سقطون بالكتاب يسقطون بالحج على قولهما
وسقطون بم الكتاب على قول الامام وعليه الفتوى فالخالفه على قولهما
خاصة كشالة الام ثلاث ما يبقى مع احد الزوجين والكتاب ولو كان
ملك الاب جده فاللام ثلاث جميع المال عنه ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي
يوسف الرابعة لو مات المصنف عن ابي معتقه وابني معتقه فلا
السدى والباقي للابن في رواية ولو كان مكان الاب جده فالكل للابن
في الروايات كلها على قول الامام الخامسة لو ترك جده معتقه واخاه
قال ابو حنيفة يخترى الحج بالولاء وقال الولاء بغيرهما ولو كان مكان
الحج فابنوا كلك له اتفاقا واما المسائل الاربع لو اوصى لاقرباء فلان
لا يدخل الاب ويدخل الحج في ظاهرها الرواية وفي صدقة الكوفة تجب
صدقة فطرة الكول على ابيه الغني دون جده ولو اعتق الاب جده وولاء
ولده الى مواليم دون الحج ويصير صغير مسلم باسلام ابيه دون جده

وهذه هي المشهورة في الكتب و زاد بعضهم خامسة لو مات وترك اولادا
صغارا ومالا فالولاية للاب فهو كوصي الميت بخلاف الحج وسادس
في ولاية النكاح لو كان للصغير في وجه فعلى قول ابي يوسف يشتركان
وعلى قول الامام يخترى الحج ولو كان مكانه اب اخته اتفاقا كذا
في شرح المنظومة من الكفرايض **الرابعة والتسعون بعد المائة**
وصي القاضي كوصي الميت الذي في مسأئل منها ما في بيع الخلاصة
ان وصي الميت يملك ان يبيع من نفسه او يشتري لنفسه اذا كان فيه
نفع ظاهر بان يبيع ما يبيع ويشتري بنفسه او يبيع ما يبيع في الشرا
وكذا في الكنفه مع من لا تقبل شهادته للوصي ومنها ما في قضاء الخلاصة
والهزارية ويبيع الكفنية ان القاضي اذا خصم له نورا يتخيه صهي
ووصي الميت لا يتخيه صهي فربما ثلاث **الخامسة والتسعون بعد**
المائة امين القاضي كالقاضي للعهد عليه بخلاف وصي الميت
وصي القاضي تلحقها العهد ويرجعان على من عملا له كما في
بيع الكفنية فامين القاضي كالوصي الذي في هذه وفي ان القاضي
محجور عن التصرف في مال الكشيم مع وجود وصي الميت او من نصبه
الوصي صياحي الميت بخلاف ما اذا جعله امين او امين القاضي في بيع
له القاضي جعلت امين في بيع هذه الكفنية ما اذا قال بحد هذه الكفنية
ولم يزد عليه اختلف المشايخ والاصح انه لا تلحقه هذه كذا في
شرح التلخيص من الكولالة **سادسة والتسعون بعد المائة**
ينصب القاضي الوصي في التركة في موضع اذا كان على الميت دين
اوله دين او لتفيدة وصية واذا كان للميت اولاد صغارا واد اشترى
من مورثة شيئا واراد رده بعيب بعد موته وفيما اذا كان ابو الصغير
مسرفا مبدرا ينصب القاضي قريبا له في قضاء الخلاصة
وينصب وصيا في موضع اخر في قسمة الولولجية فلتراجع وهل
ينصب القاضي وصيا مع وجود الحج اب الاب فانه في الخلاصة

ان كانت التركة خالية عن اليد في التصرف للجد وان كانت مستوفقة بالدين
ولم يكن للميت وصي نصيب القاضي وصيها **السادسة والتسعة**
بعد اثباتي كولاية في مال الصغير لم يبع ثم لو وصيه ثم لو وصي وصيته
ثم لجد ثم للقاضي ثم لمنسوب القاضي ثم اعلم ان طريقتي نصيب
الوصي ان يشهد فاعند القاضي ان قلنا مات ولم ينصب وصيا
اذ القاضي اعلم انك نصيب الوصي اذ لم يكن وصي من جهة الميت
كما في جامع الفصولين فلو نصب وصيا ثم ظهر للميت وصي كان
الوصي مختارا لميت ولا ينصب الوصي في قاضي القضاة او من فوض
اليه ان نصب قاضي القضاة كما في جامع الفصولين **الثانية والتسعة**
بعد اثباتي ليس كل من ياتي النكاح الصغير والصغيرة جبري يملك التفرق
في مالهما فان ولاية النكاح للعصبات على ترتيب الارث ثم له ويكره ان
ثم للقاضي على ما عرف في كتاب النكاح واما كولاية في المال فامتن
قد مضى ذكرهم فيما قبلها فليس للاخ والعم والام ولاية في الاموال
الا في بيع منقول وشراؤه اذ كان مما لا بد منه للصغير بشرط ان يكون
في عيال كباشر ونفقته كما في القيمة من البيوع ويستفاد من مجموع
ما ذكرناه ان القاضي نصيب وصي عنه وجوده او حكم لانها لا ولاية
لها من مالها لعدم **التاسعة والتسعون بعد اثباتي** المترك لا يورث
وصي المواليه وله اعلى واسفل لا تصح الجهر باله الا ان يبين في حياته
وعن الامام وبه قال زفر يشتركان كالاخوة والعمين وعنه ويروي
عن الثاني انه لا سفل خاصة وفي اخرى عنها بالعكس شكها النسخة
وفي اخرى عن الثاني البيان للورثة كالموصية باحد هما ولاحد هما
اولبني فلان وهم ثلاثة فاذا هم خمسة والثانية لا تصح عنه
ابن حنيفة على الاصح للجهالة وعن محمد الوصية بالعلم الا ان يصطلا
كنكاح الاختين والافراد لحد هما كالموصية لكل واحد بنوب ولو كان
هر اصل صحت لتعين الاسفل وبه دخل اولادهم معهم بخلاف اولاد



فلان وتماعه في وصاياها مع **الثلاثة** المنفعة في الوصية كالعين
فلو وصي بخدمه عبده سنة ولا خسر سنتين ولم يخسر الورثة ولا مال له
غيره فلصاحب السنة يوم وللاخر يومان وللورثة كالعين ولو عاين
سنة له او للاخر تلك والتي يليها بخدمه كورثة في الاول اربعة وهما
يومان وفي الثانية يومين وذلك يوم ما تبطل للاخرى للتعين
وتماعه في اجماع **الاولى بعد الثلاثة** الوصي به يملك بالقبول
مستنده او يقر في الزاوية كخيار الشرط كما في اجماع **الثانية بعد الثلاثة**
ثالثة وصي القاضي نايب الميت يجوز شراؤه منه لا من نفسه ويجوز
في نفسه رواية كما في اجماع **الثالثة بعد الثلاثة** المكتوبة
لها حكم البيع مع وجهه وتعلق من وجهه ولو كانت على الوصي على ان
ما في بطنها له فسدت كالبيع فلا يصح استثنائه كالبناء والنخل
في الاقرار فان ادت الفاعل نقل الشرط كما في اجماع **الرابعة بعد**
الثلاثة حق الشفعة يقبل الاسقاط كالتقصا هي واكد في الشفعة
الشفعة بقوله سلمت شفعة هذه اذ رك سوا كان الشا طيب
المشترى او وكيله وكبايع قبل التسليم وبعده استحسنانا كالبراءة
من العيب بعد البيع او الهبة او كناية او الا باق وكا براء المولى
بايع مكاتبه قبل تجزئته وتماعه في اجماع **الخامسة بعد الثلاثة** الرخصة
بالشفعة احكام البيع الاختصاص القرب للجهير بخلاف كبايع قروية
المشترى ورضاه بالعيب لا يظهر في حق الشفعة كالاصل وبها
على كبايع لا تسلم للمشترى ودلت على كفي دون التحول
قال ابن سبجاني والتحول اصح والابطلت به ولو بين فاستحققت
اخت بناءه ولا يرجع به كالموهوب له واستيلاد الاب والمالك في
العقير عنه الاستحقاق كما في اجماع **السادسة بعد الثلاثة**
من ملك شيئا ملك عليك قال لغريمه ابرأ نفسك او هب او هال
مع وكذا الوسا لم فقال ذلك اليك وقيل يجب ان لا يبرأه ومزاده

بالاداء ونحوه يعرف قال اعترفني او قالت طلقني فقال ذلك اليك
 كما تليكا نظيره او صلى اليه بثلاث يضعه حيث اريد او شاء بخلاف
 المدفع والصراف والكرمين كالعين امر عبده ان يكاتب نفسه لا يصح
 كالباع بخلاف الشكاح امر غريمه او كفيله ان يبرأ صاحبه او يهربه جاز
 امره ان يبرأ عبده المأذون او ان يهربه مع قال حلفني قال ذلك
 اليك والقطع لم له كانت اباضة نظيره ان كان لي في اكل طعامك
 وليس ثوبك كذا في الجماع **السابعة بعد الثالثة** الوكيل مصدق
 في براءته دون رجوعه فلو دفع اليه الفاداه امره ان يشتري
 بها عبدا ويريه من عنده الخمسة فاشترى وادعى الزيادة
 وكذا به الا امر بتكاليفات وتقسيم التلا ثلثا المتعة بخلاف شراء المتعة
 حال قيامها وتماه في الجماع **الثامنة بعد الثالثة** الا ماله لا يقع
 ضمانه كالوكيل بالبيع اذا باع وضمن الشئ والمودع والمضارب والاجر
 المشترك عند الاوكيل بالقبض وولي الزوجه فانه صحيح فان اداه
 الوكيل او صالح الوكيل مع وكان متبرعا كصالح المتوسط وتماه في الجماع
التاسعة بعد الثالثة المشتري مقر بعهده ملكه بخلاف المصالح فاذا
 انتقض الصلح يرجع المدعي به عوايه في العين المصالح غيرها بخلاف ما اذا
 اشترى وتماه في الجماع **العاشر بعد الثالثة** الوكيل في الاجارة
 اصيل في الحقوق كالبيع فلو استأجر الوكيل وعلم ولم يقبضها حتى مضت
 امانة نظيره الاجر ورجع به على الموكل لان ربه كبد **الحادية عشر بعد الثالثة**
 المخرج في الفقه الفاسد حيث طيب في الباطل فلو اشترى طلفا واستأجر
 المتخل لتكره مدة معلومة تطيب الزيادة له ولا يجب الاجر لطلانها
 نظيره استأجر عينا او بئرا السقي نفسه او دابة او بقره لبشر
 لبنها وفي الاجارات استأجر شجرة او حايطا ليحفظ ثيابا لا يصح
 لعدم العرف ولو اشترى قصبلا واستأجره لارضى وارهق المكافئ فسد
 فيجب اجرا كمثل ويتصدق بالفضل على معة الارضى وما عداه وتماه

في الجماع

في الجماع **الثانية عشر بعد الثالثة** الكفالة بالفعل المضمون جازية
 كزود العارية او الموصوبة ويرجع باجر المثل ان كفل بامر **الثالثة**
عشر بعد الثالثة مؤنة الرد على المستفيع الفاضل والمتر من
 بخلاف المودع والمستأجر نظيره مؤنتها في دار غيره ولا ودية في كومي
 بخلاف ماله بالاداء عنه او لا قاله في الجماع **الرابعة عشر بعد الثالثة**
 قال ادفع اليه كذا وهو صحيح او اعطه على اني ضامم ضمي دون
 القابض والقابض وكيل او قال عنه فالقابض ضامن والاخر كفيله
 نظيره قال لخليطه ادفع اليه او اعطه واخلطه كاشتراط الضمانات
 بخلاف اقرضه فانه به كفاية قال ادفع الي او اعطني ضمي ولو قال
 على ان فلانا ضامن وقيل فهو كفيله قال ادفع الي او اعطني ضمي ولو قال
 وذاي سمع فقال نعم اعطني الفاعل انه ضامن ضمي وذاي كفيله ولو قال
 هبه او صدق عليه على اني ضامن او هبني او تصدق على اني
 ضامن فالمدعي على الضامن وهو واجب له ان يرجع بشرطه بخلاف
 ادفع على اني ضامن لانه لا ينبغي الضمان قال هبني عن الفاعل
 او زكاة مالي او عوضي الوارث على او طعم عن كفارة يميني
 لا يضمن كالقابض ولم الرجوع بشرطه دون المأمور ولو قال
 اقرضه على او اعطه ماله على او نقتض او ادفع اليه او وضم
 ضمي وقيل اعطه كرهبه والكفرق وضمه انتهى **الخامسة عشر بعد الثالثة**
ثانية للعبه به معتبرة فلو اقرضه اشترى من عبده الفاضل
 او غصب واني اكره له لا يجبر بخلاف ما اذا اقرضه قطع به عبده
 او تزوج اتمه الكفاية واني اكره له بغيره تمامه في الجماع **السادسة**
عشر بعد الثالثة يستل بالمال على صدق المقال فاذا اختلف
 رب الطاحونة مع المستأجر في النطاق الما يحكم بحال فلو جاريا وقت
 النزاع صدق ربه ولو منقطع صدق المستأجر واذا تكاثر

دابة يوم الميعاد ثم قال بالليل لربها انقلبت مني فلم اجد لها اليه
 وكذا به ربه يحكم الحال وفيها لرجل زهر في ارضه او ميراث في يده او رخص
 فاختلغا وانكر رب الارض والى ارثوت حقه صدق الله اذا كان الماء
 جاريا زمان الحوض فحينئذ يصدق رب المال ولو اشرع ميراث في الارض
 لم يظلم واختلفا في حدوده وقد ترك لو كان المال يسيل منه يوم الميعاد
 مع طغيانه ما هو محذور بغير حق ولو لم يكن سائلا يوما فلا بد من بينة
 على انه سبيله ولو باع الاب مال ابنه فادعى الاب بعد بلوغه انه وقع
 بغيب فاحشى وانكر المثل فري حكم الحاكم لو لم يظن مدة تغيبه فميراث
 الارحام ولو اختلف الموهوب والمستاجر في شغلها وفراغها حكم الحاكم
 وتعامه في التاسع واكتلاني من جامع الفصولين **السابعة عشر**
الثلاثمائة معتق ابوه في المكاتب الا في مسئلتين الاولى ان
 اذا عجز لا يرد في الرق بخلاف المكاتب الثانية اذا قتل ولم يترك
 وفاء لا يجب القصاص بخلاف المكاتب اذا قتل عم غير وفاء فامتن
 القصاص واجب ذكرها الزيلعي في الجنايات والادوية في المكنون
 في باب **الثامنة عشر** بعد **الثلاثمائة** ما ثبت لجماعة كان بينهم على
 وجه الاستتركة الا في مسائل اولى ولا ية النكاح للصغير والصغيرة
 ثابتة للاولياء على سبيل الكمال لكل واحد **الثانية** القصاص
 الموروث يثبت لكل واحد من الورثة على الكمال حتى قال الامام
 للوارث الكبير استيفاءه قبل بلوغ الصغير خلافا لما بخلاف ما اذا
 لم ينفى حاضر وغايب ليس للحي حاضر استيفاءه في غيبة الآخر
 اتفاقا لا حتمال العفو منه **الثالثة** ولاية المطالبة بازالة الضرر
 العام عن طريق المسلمين تثبت لكل من له حق امر ورعي الكمال
 والكفاية ان الحق اذا كان لا يتجنى عليه يثبت لكل على الكمال
التاسعة عشر بعد **الثلاثمائة** امية الفاسد من ذوي الارحام
 وليس كالب كالب فلا يلي النكاح مع العصباء ولا يملك التصرف

في ذلك

في مال الصغير ولو ادعى نسب ولد جارية ابني بنته لا يثبت نسبته
 بل لا تصدق وفي الميراث من ذوي الارحام فليس كتاب الاب في
 مسئلة ما اذا قتل ابو الام ولد بنته فانه لا يقتل به كالب كالب كالب
 ويجوز هرة في الجنايات **العشرون** بعد **الثلاثمائة** المعلوم لليهود
 الموهوم فلو قطع يميني رجلين فحضر احد هما اقتص له والملاحض
 نصف الدية ولو حضر احد الشفعين قضى له بكلمة كافي في الجنايات
 شرح المجمع **الحادية والعشرون** بعد **الثلاثمائة** القصاص كالحمد
 لا يثبت مع الشبهة فلا تقبل فيه شهادة النساء ولا كتاب القاض
 الا القاضى واذا شارك القاتل في لا يقتل منه فلا قصاص كالقاتل
 عمه اذا شاركه ابو المقتول او مولاه او اخا على الابن القصاص بعلمه
 فانه ممتنع في المحرم وجاز في القصاص وحده العقد كافي في قضاء
 الخلاصة وفي التقادم فان الشهادة بقتل فتقدم مقبولة وفي
 المحرم ودسوى هذا العقد غير مقبولة **الثانية والعشرون**
بعد الثلاثمائة الكول ما دام متصلا بامه في حكمه حكمه بطريق السرية
 فيتبعها في الملك بسيار سبابة من البيع والهبة والدمار والخلع
 والصالح عن دم المحرم والصدقة والوصاء به والقرار به في المحرمية
 الاصلية والاعتناق والرق والكتبه بغير الاستيلاء والكتابة كما ذكر
 اصحاب المكنون بقى مسائل منها ان حق المالك العقد يتم في الماسوم
 يسرى اليه ولها فلو اسرت امر مسلم به او محرم فوجهها اليه وسلم
 فاحضرها اليه او الاسلام فلما اكتمت اخذها بقيمتها يوم قبضها
 الموهوب له فلو ولدت في يده الموهوب له فلما اكتمت اخذها بقيمتها
 وبأخذها معها ولدها **الثانية** حق الاسترداد في المبيع فاستد
 يسرى اليه الكول فيستردوها البايح وولدها **الثالثة** حق وبي الجناية
 يسرى اليه الكول فلو جنت امه فولدت واختار المولى دفعها دفعها
 مع ولدها على خلاف فيها **الرابعة** دين الام يسرى اليه ولدها

٢٤

فتباع مع ولدها بالدين الخامسة حق الاضحية يسري الى الكول
 فهي اثنا عشر مسئلة سبعة في الامتون والخمسة الباقية في فصول
 العمادي والاصول ان حكم الام يسري الى حملها الا في مسائل الاول
 حق الكول اذهب في الرجوع في الام لا يسري الى الكول في الثانية حق
 الفقرا في الكرامة السابعة لا يسري الى الكول بعد الحول الثانية حق
 القصاص لا يسري الى الكول اذا المسحق بالقصاص هو المروج فاذا
 وجب عليها القصاص وفي بطنها ولد لا تقتل حتى قضى لها في
 جامع القصاصين الرابعة حق الحمل لا يسري الى الكول كما في الحمل
 ونزاد على ما اختاره في الكفر حق وفي الجنابة لا يسري الى الكول
 فان فيه من كتاب الجنابة ما دونته مديونة وله تبعت
 مع ولدها للدين وان جنت فولدت لم يده فاع الكول له فالمستثنى
 خمس مسائل من حكم السراية الى الكول وعلى مختار الكفر اربعة
 وينزاد خامسة غير ما في الكفر لا يتكفي الجنين بكافة امه
 وبعد الانفصال لا يتبعها في شيء فلو اعتقت الام بعد الوضع
 لا يتبعها ولدها الا في مسئلتين توقيضي القاضى بالام المسحق
 بيئته فانه يتبعها ولدها حيث كان في يده كدعي عليه وفي البيع
 لا يدخل وطلقا على الصحيح كما في جامع القصاصين **الثالثة**
والعشرون بعد الثالثة لا يثبت الحمل وحده حكم لم يكن له
 قبل الانفصال فليس الحمل كالولد المنفصل فلا يصح بيعه ولا
 الهبة وله الوفاة في الام بنفي الحمل لم يتلا عناه ولا يتفق شبه اللعان
 لو قال زنت وهذه الحمل منه ولا كفارة على قائله الا في مسائل
 الاول يصح اعتناقه بشرط ان تملكه لا قبل من ستة اشهر بهما وهما
 الا اعتق على مال فانه يقع ولا يلزم المال الثانية يصح الارضاء به
 بالشرط المذكور الثالثة يصح الارضاء له ولو كان حمل وربة الرابعة
 يصح الاقرار له اذا بين سببا صالحا وله تد لا قبل من ستة اشهر



لخاصة يرث شرط ولادته هيا السادسة يورث منه ما لفرقة الواجبة
 على ضارب بطنها فانها مقسومة بين ورثة الحمل السابعة يصح الاقرار به
 وان لم يبين السبب اذا علم وجوده وقته واحتمله بان تملكه لا قبل
 من ستة اشهر في الام وفي مدة يتصور عنده هل الحبرة في البهايم
 كما في اقرار الزيلعي الثامنة يثبت شبه التاسعة يصح تبين الحمل
 تحت نفقة المطلقة كما حل لاجل حملها والتحقيق ان وجودها يكونها
 معتد كما اشد اليه في فتح القدر برهن اللعان وقوله صاحب الرعدة
 من باب اللعان الاحكام لا تترتب على الحمل قبلها يراد به بوضوح
 لان امره ترد بعقب الحمل ويثبت له الميراث وتصح الوصية له
 وبه علم يصح نفي الاحكام عنه كما في العناية **الرابعة والعشرون**
بعد الثالثة اتوا مان كالولد الواحد حكما فالثاني تبع الاول
 في احكامه فاذا اعتق ما في بطنها فولدت تو مبيى الاول لا قبل من ستة
 اشهر والثاني لها صرا فاكتر عتق الثاني تبعا الاول بخلاف ما اذا
 جاءت بالاول لتمامها فانه لا يعتق واحد منهما لعدم التيقن
 بوجوده الا في مسئلة ذكرها في المبسوط في الجنابات لو ضرب
 بطن امرأة فالقت جينيين فيج احدهما قبل موتها وخرج من الرحم
 بعد موتها وهما ميتان معنى الاول عرق وليس في الثاني شيء
 الثانية تغاى التوقيضي من الاول وما رآته عتق الثاني استيضة
 بشرط **الخامسة والعشرون بعد الثالثة** المقر اذا صار ملكا
 شرعا بطل اقراره فلو ادعى المشتري الشرا بالبيع والبيع بالفاي
 واقام البيينة فان الشفيع ياحذها بالفاي لان القاضى كذب
 المشتري في اقراره وكذا اذا اقر المشتري بان البيع للبايع ثم استثنى
 من به المشتري بالبيينة بالقضاه الرجوع بالتمنى على بايعه وان
 اقر البايع لكون القاضى كذبه كذا في قضاء الخلاصة ومنها
 ما في تلخيص الجاه لودعي عليه كغالة معينة فانكر فبرهن

المدة في وقضي على الكفيل كان له الرجوع على المدة بكون اذا كان باهره يكون
القاضي كونه في انكاره حيث قضا عليه بالكفالة بالامس وخرج عنها
مستلما في قضا واخللاصته بحكم قاعدة ان القاضي اذا قضى
بما يستصحب الحال لا يكون الكفيل بطلان بطلان اقراهم الاول
اقرا المشتري ان البايح اعتق العبد قبل البيع وكذا به البايح فوقي بالتي
على المشتري لم يطل اقراهم بالعتق حتى يعتق عليه الثانية المدة بكون
اذا ادعى الايفاء او البراءة على صاحب المدة بكون وجهه كذا في وجوب
وقضي القاضي له بالدين على المشتري لا يصير الكفيل مكنه بآهتي لوجهه
بينه الايفاء او البراءة تقبل انتهى **السادسة والعشرون بعد الثلثة**
الواجب لا يتقيد بوصف السلامة والبيع يتقيد به فلو سري وقطع
القاضي الى النفس لا ضمان عليه لوجوب اقامته وكذا اذا عزر او
فما ان المضروب فهو له وكذا الكفيل اذا قصد فري الى النفس
ولم يكن جاوز المعتاد لم يضمن لوجوب الفعل عليه بالعقد ولو قطع
المقطوع يده قاطعه فمات ضمن كدية لتقييد بشرط السلامة
لعدم وجوبه عليه وكذا العزر زوجته فمات ضمن كدية بينها
لعدم وجوب عليه فتقيد بوصف السلامة وكذا المورث في طريق
مقيد به وكذا الوضرب الاب ابنه تاذيبا او الام او كوصي التذيم
تاذيبا فمات ضمن لتقييد لا مكان التذويب بغيره ولو وقع الاضطرار
فربو مباح فتقيد ولو ضرب به الاب او كوصي او المعلم للتعليم باذن
ابيه فمات لا ضمان للوجوب على الاب وديانة وعلى الوصي
بقبولهم الوصاية وعلى المعلم بقبوله عقد الرجاء على تعليمه
فلم يتقيد بشرط السلامة والكلام في المضرب المعتاد اما غيبه
فموجب للضمان في الكل كما في جنائيات شرح المحرم ويستثنى من قولهم
البيع يتقيد مسئلة ما اذا وظى زوجته فافضاها او ماتت فانه
لا ضمان مع ان كوطى مباح وانما كان كذا لان كوطى وجب

٢٠
مهر فلا يجب به شيء اخر وتماه في تعريض الميراث **السابعة**
والعشرون بعد الثلثة المحنتان على شخصي واحد في طرفه
ونفسه لا يتدخلان ويؤخذ بهما في مجموعهما الا في مسئلة ما اذا
قطع خطها وقتله خطا وتم يتحمل بينهما برء فانه يؤخذ برء
واحدة ولذا اقال الامام اذا قضي بدين عمة اثم قتله عمة اللو في فعلها
الثامنة والعشرون بعد الثلثة المنقود لا يتعين في الكفا وضمان
الا في مسئلة ذكرها الامام هي وهي لو قال ان بعثت قاتلي هذه الاسك
وهذا الا لوف فري صفة فباعه بهما قال يتصدق بالكل لا بالالف
قال الامام المكره في لو لم يتعين كذا في العقد لما وجب التصدق
بشيء اذا موجود بوضي الشرط والجناء لا يلزمه بوجود بوضي الشرط
كقوله ان بعته بهما بين فباعه بهما وقته اجابوا عنه بان الشرط
هو الاشارة اليه في العقد والشرط اعلام فيعتبر بقدر المنصوص
عليه والمنصوص هو الاشارة لا غير فاما تعيينه في العقد فانه شيء
زانه على الشرط ولا يتعين النقص في الوكالات قبل التسليم واما
بعد فقيه اختلاف وعامة هم على عدم التعيين فانه لا ينقص
والتسليم عنه كرامة شيئا من احد هما توقيت بقاء الوكالة ببقاء
النقص فاذا هلك واشتوي الوكيل من ماله نفذ عليه لا على الموكل
علم الوكيل ام لم يعلم ولا ضمان عليه والثاني قطع الرجوع على
الموكل والنقص في الامانات متعين وفي تعيينه في العقود الفاسدة
روايات ورجح بعضهم تفصيلا فقال ما قصد من اصله يتعين
لا فيما انتقضى بوجه صحيح والصحيح انه يتعين في كسر في بقاء فساد
وبعد هلال البيع ويتعين النقص في الدين المشترك فيوفر برء نص
ما قبله على شريكه ويتعين فيما اذا تبين بطلان القضاء فلو ادعى
على اخر الفاء اخذها اثم اقرا المدعي انه لم يكن له خصم حق فعلى
المدعي رد عاى ما قبضه مادا قابجا ولا يتعين النقص في المهر فلو طلقها

٢٦
قبل ان يكون روث مثل ونصف المقبوض وله الزمها زكوة لو كان نصيبا
وهال الحول عليه عند هاتم طلفت قبل الحول ولا يتعين في الزمها زكوة
ولو عين درهما له امساكه وتصرفه بمثلها ولو قال ان اشتريت بهرته
الراهم شيئا فبرهته را هم صدقة فاشترى بها شيئا لزمت الصدقة
بها لانها باقية على ملكه بعد الشراء عدم التعيين ويتعين في التبرعات
كسببة وصدقة ويتعين في الشركات والمطابخ وبيان وفي النوصب وتامة
في جامع الفصولي

